



PROVISIONAL
S/PV.2624
13 November 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرين
بعد الألفين والستمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ الساعة ١٥ / ٠٠

(استراليا)	السيد ولكوت	الرئيس :
السيد ترويانوفسكي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	الأعضاء :
السيد هونغ	استراليا	
السيد باسولي	بوركينا فاسو	
السيد الزامورا	بورو	
السيد كاسسري	تايلند	
السيد ألينسي	ترينيداد وتوباغو	
السيد اودوفينكو	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات بالطاقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات بالطاقة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room D02-

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه . 0750, 2 United Nations Plaza

السيد بيرينغ -	الدانمرك
السيد ليولي	الصين
السيد دي كيمولا رها	فرنسا
السيد راكوتند رامبوا	مدغشقر
السيد خليل	مصر
سير جون طومسون	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
السيد نارايانان	الهند
السيد اوكون	الولايات المتحدة الامريكية

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٤٠

الاعراب عن الترحيب بوزير الدولة للشؤون الخارجية للهند

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في بداية الجلسة أن أشير الى وجود السيد الموقر وزير الدولة للشؤون الخارجية للهند ، صاحب السعادة السيد ك . ر . نارايانان . وباسم المجلس أرحب به ترحيبا حارا .

الاعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما ان هذه هي الجلسة الأولى لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد باسم المجلس بسعادة الجنرال فرنون والترز ، الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة على خدماته بوصفه رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر . وانا واثق من أنني أعبر عن مشاعر أعضاء المجلس جميعا عندما أعبر عن تقديرونا للسفير والترز على ما أظهره في ادارة اعمال المجلس خلال الشهر الماضي من براعة دبلوماسية وكياسة ولباقة . وسوف اكون متنا اذا ما نقل ممثل الولايات المتحدة ذلك اليه .

اقرار جدول الاعمالاقرار جدول الاعمالالحالة في ناميبيا :

(أ) رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للهند (S/17618)

(ب) رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لموريشيوس (S/17619)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط المجلس علما انني تلقيت رسائل من ممثلي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، والسنغال ، والكاميرون ، وكندا ، وموريشيوس ، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، أعترم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت ، وفقا للاحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث انه لا يوجد اعتراض، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية
والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد فون شيرندينغ (جنوب افريقيا)
والسيد لوساكا (زامبيا) والسيد ساري (السنغال) والسيد انغو (الكاميرون) والسيد
لويس (كندا) والسيد سيريكيسون (موريشيوس) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة
المجلس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان أحيط المجلس علما انني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ ، من الرئيس بالانابة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، فيما يلي نصها :

" يشرفني أن أطلب دعوة مجلس الامم المتحدة لناميبيا للاشتراك في
نظر مجلس الامن للبند المعنون " الحالة في ناميبيا " . وسيتألف الوفد
الممثل لمجلس الامم المتحدة لناميبيا من الرئيس بالانابة ونواب الرئيس " .
في مناسبات سابقة ، وجه مجلس الامن دعوات الى ممثلي هيئات اخرى في الامم
المتحدة بصدد النظر في مسائل مدرجة على جدول أعماله . ووفقا لما جرى عليه العمل
في هذا الشأن ، أقترح ان يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي
المؤقت للرئيس بالانابة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ولوفد المجلس .
وحيث انه لا يوجد اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناءً على دعوة من الرئيس ، شغل السيد سينكلير (غيانا) الرئيس بالانابة
لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ووفد المجلس ، مقاعد على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم المجلس انني
تلقيت رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، من رئيس اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وفيما يلي نصها :
" باسم اللجنة الخاصة يشرفني ان اطلب بموجب المادة ٣٩ من
النظام الداخلي المؤقت ، دعوتي للاشتراك في نظر المجلس في الحالة في
ناميبيا " .

وفي مناسبات سابقة ، وجه مجلس الامن دعوات الى ممثلي هيئات اخرى في الامم
المتحدة بصدد النظر في مسائل مدرجة على جدول أعماله . ووفقا لما جرى عليه العمل
في هذا الشأن ، أقترح ان يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي
المؤقت الى رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة .

وحيث انه لا يوجد اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم المجلس انني قد تلقيت رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ من ممثلي بوركينا فاسو ومدغشقر ومصر، وفيما يلي نصها :

" نتشرف نحن ، الموقعين ادناه ، الاعضاء في مجلس الامن ، بأن نرجو من مجلس الامن ان يقوم ، خلال جلساته العكسة للنظر في البند المعنون " الحالة في ناميبيا " ، وبموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، بتوجيه دعوة الى السيد انديما تويغو جا تويغو ، الامين العام للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) " .

وقد صدرت هذه الرسالة بوصفها الوثيقة S/17624 لمجلس الامن .
وما لم أسمع اى اعتراض ، سأعتبر ان مجلس الامن يوافق على توجيه الدعوة الى السيد تويغو جا تويغو بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .
وحيث انه لا يوجد اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناءً على دعوة الرئيس ، شغل السيد تويغو جا تويغو ، (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية) مقعداً على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الامن الان نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الامن اليوم بناءً على الطلبين الواردين في الرسالتين الموجهتين الى رئيس مجلس الامن في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ ، من الممثل الدائم للهند (S/17618) والممثل الدائم لموريشيوس (S/17619) . وأود أن ألفت انتباه اعضاء المجلس الى الوثيقة S/17627 المتضمنة نص رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة .

السيد نارايانان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، انه لشرف كبير لي ان اكون حاضرا في هذه القاعة التاريخية وان اشارك في

أعمال هذا المحفل الموقر . وما يبعث على ارتياحنا الخاص ان نراكم ، سيدى ، ترأسون المجلس اثناء هذا الشهر الحاسم . ان الهند واستراليا ترتبطان معا بأواصر الصداقة والتعاون . ومنذ فترة قصيرة كان رئيسا وزراء بلدينا يعملان معا عن كثب في ناسو ومع رؤساء الحكومات الاخرى في الكمنولث ، ليقدموا الى العالم اتفاق الكمنولث بشأن الجنوب الافريقي ، وهو وثيقة ذات صلة مباشرة بالمسألة التي تناقش الان في هذا المجلس . وفي شخصكم ، سيدى ، يمثل استراليا ممثل يتصف ببراعة وخبرة كبيرتين تؤهلانه لادارة اعمالنا لهذا الشهر . وانني واثق اننا سنؤدى ، بتوجيهكم ، عملنا على ما يرام .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لاشيد بالتمثل الدائم للولايات المتحدة ، السفير فيرنون وولترز ، الذى ادار اعمال هذا المجلس اثناء شهر تشرين الاول / اكتوبر بتميز وموضوعية وظرف .

نتناول مرة اخرى مسألة ناميبيا - وهي مسألة طرحت امام الامم المتحدة لأول مرة في عام ١٩٤٦ ، بناء على مبادرة من الهند تحت عنوان مسألة افريقيا الجنوبية الغربية . وبعد ذلك التاريخ انتهت الجمعية العامة للامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا لافريقيا الجنوبية الغربية في عام ١٩٦٦ ، وانشئ مجلس الامم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية المعروفة الان باسم ناميبيا في عام ١٩٦٧ ، مما جعل استقلال ناميبيا مسؤولية مباشرة للامم المتحدة .

واتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات رسمية إثر قرارات رسمية تنص على إجراء انتخابات حرة في ناميبيا ، وسحب سيطرة جنوب افريقيا ، ويزوغ الاقليم كدولة حرة مستقلة واثنا السنوات الأربعين الماضية اجتاحت تيار تصفية الاستعمار آسيا وافريقيا فأُسفر عن ظهور دول جديدة مستقلة ووسع توسيعا عظيما جبهات الحرية والمساواة وغير الطابع السياسي للعالم . لكن ناميبيا ظلت ولا تزال أمة رازحة تحت النعال الحديدية لجنوب افريقيا ، ومستعمرة مستغلة ، وأقليما محتلا يعاني التسلط العسكرى ، وضحية للغطرسة العنصرية . وناميبيا اليوم آخر ملاذ للاستعمار ، ومسألة ناميبيا بكل بساطة ودقة هي مسألة تصفية الاستعمار . لكن بذلت محاولات لصرف انتباه العالم عن حقيقة الاستعمار النكراء هذه بصيغها بصورة مصطنعة بصيغة الصراع بين الشرق والغرب .

لقد تكلمت وفود الهند المتعاقبة في هذا المحفل مرارا وتكرارا عن السيطرة الاستعمارية لجنوب افريقيا على ناميبيا ورفعت اصواتها ضدها . وموقف الهند من هذه المسألة وكذلك موقف حركة عدم الانحياز ، معروف جدا . ومنذ خمسة أشهر فقط أتيحت لنا فرصة الاشتراك في مناقشة المجلس لهذا الموضوع ، عندما قدم سلفي الى المجلس قرارات الاجتماع الوزاري الاستثنائي للبلدان غير المنحازة بشأن ناميبيا ، الذي انعقد في دلهي في نيسان / ابريل ١٩٨٥ . بعد ذلك التقى وزراء خارجية حركة عدم الانحياز في لواندا في الفترة من ٤ الى ٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، وأدانوا النظام العنصري لجنوب افريقيا على تنصيبه ناميبيا الحكومة المؤقتة المزعومة ، انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأعربوا كذلك عن تأييدهم الكامل لقرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي اعتبر أعمال حكومة جنوب افريقيا غير مشروعة ولاغية وباطلة . وقد دعا اجتماع لواندا مجلس الأمن الى الانعتاق مرة أخرى لبحث هذا الموضوع ، وقرر تجديد الدعوة الى فرض جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وفي لواندا أيضا دعت حركة عدم الانحياز الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٦ مكرسة لناميبيا والى عقد مؤتمر دولي يعنى بناميبيا أيضا .

لقد انقضت سبع سنوات الآن منذ أن أُتخذ هذا المجلس قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد رسم هذا القرار ، بالاقتران مع القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) ، خطة لاستقلال ناميبيا . وتلك الخطة كانت ثمرة مفاوضات قام بها الذين يتمتعون بثقة جنوب افريقيا . وقد حظيت بقبول الجميع ، بما في ذلك جنوب افريقيا . ولم تعترض سوابو ودول خطة المواجهة على الخطة رغم بعض الشكوك التي ساورتها ، مبدية روح المرونة والتوفيق والحنكة السياسية في مواجهة موقف جنوب افريقيا المتميز بالغطرسة وعدم التسامح .

وحكومة جنوب افريقيا لم تفعل سوى الاستخفاف بوقاحة بالقرارات الرسمية لمجلس الأمن والجمعية العامة ، بما فيها القرارات التي قبلت بها بنفسها . وأدارت ظهرها أيضا للرأى العام العالمي المتعاضم . ومضى نظام بريتوريا في الواقع قدما في توطيد وجوده الاشرعي في ناميبيا وكثف عسكرة الاقليم ، محولا أياه الى قاعدة لاطلاق العدوان ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة وزعزعة استقرارها . وتذرع بالحجة تلو الاخرى لا حياط تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا . ففي البداية كانت مسألة حيدة الأمم المتحدة ، ثم مسألة تشكيل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية ، ثم نظام الانتخابات ، والآن الربط بين وجود القوات الكوبية في أنغولا واستقلال ناميبيا . ان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) أرطم بتلك الذرائع والتلفيات الواهية . وزاد من تعقيد الوضع انشاء ادارة وقتية لا شرعية في ناميبيا ، في تحد للرأى العام العالمي . وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة ، في تقريره المؤرخ في ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ (S/17442) ، انه :

" في ظل هذه الظروف ، يتعين علّق مرة أخرى أن أبلغ مجلس الأمن بعدم احراز تقدم في مناقشاتي الاخيرة مع حكومة جنوب افريقيا بشأن تنفيذ قرار مجلس

الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " (S/17442) ، الفقرة (١٢)

هذا هو السبب الذي حدا بنا الى اللجوء مرة أخرى الى المجلس . كما اننا نفعل ذلك متابعة لقرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي حذر جنوب افريقيا بأنها ان لم تتعاون في تنفيذ القرار فسيضطر مجلس الأمن الى الانعقاد على الفور والنظر في اعتماد تدابير ملائمة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع لتأمين امثال

جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة . ولقد آمنا ، نحن الهنود ، سوية مع حركة عدم الانحياز منذ زمن طويل ، بأنه بدون الجزاءات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا لن تنصاع حكومة جنوب افريقيا لقرارات هذا المجلس الموقر ولا لمطالب الرأي العام العالمي . ان قرار المجلس ٥٦٦ (١٩٨٥) حث الدول الأعضاء على أن تتخذ طواعية تدابير مناسبة ضد جنوب افريقيا . ولكن ثمة حاجة الى توسيع تلك التدابير وتكثيفها وجعلها اجبارية . وفي هذا المقام أود أن أوجه نداءً الى بعض البلدان الغربية التي لم تجد من الممكن قبول فكرة الجزاءات . ان هذه الجزاءات لن تؤذى شعب جنوب افريقيا بل هي ستساعد بالأحرى على ايجاد مخرج من المأزق الذي لا يطاق ، وعلى تجنب الانفجار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في جنوب افريقيا .

لقد أصبح الرأي العام في العالم أكثر ادراكا لهذا الخطر . ومؤخرا حدثت انتفاضة لاسخط العام في بعض البلدان الغربية ضد الأعمال الطائشة التي يرتكبها نظام بريتوريا . ولا حظنا أيضا مع التقدير التدابير التي اتخذتها الحكومات طوعا ، بما فيها العديد من حكومات العالم الغربي ، ضد جنوب افريقيا . فالشخصيات البارزة والبرلمانيون والنقابيون والفنانون والطلبة والاساتذة وقطاعات متعاظمة من الصحافة رفعوا أصواتهم ضد الفصل العنصري والسياسة القمعية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . ومن حيث الواقع ، وحتى في صفوف قطاعات البيض في جنوب افريقيا بدأ في الظهور شعور بالاستياء من السياسة العنصرية العمياء الحمقاء التي تتبعها حكومتهم . وفي ظل هذه الخلفية يمكن للجزاءات ان تؤتي ثمارها في وقت مبكر ، موسعة :

" آفاق الانتقال النظامي الى العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

في جنوب افريقيا والى السلم والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي برمتها .

على حد تعبير رؤساء دول وحكومات الكومنولث في اعلانهم الصادر في ناسو .

لقد كانت الهند أول بلد يفرض جزاءات شاملة تطوعا ضد جنوب افريقيا ابتداءً من

عام ١٩٤٦ . ونحن نؤمن بأن هذه الجزاءات اذا ما طبقتها جميع البلدان ، بما فيها

البلدان التي تربطها أقوى الصلات بجنوب افريقيا ، يمكن أن تحقق التغير السلمي في الجنوب الافريقي وتعيد العدالة والحرية الى السواد الأعظم من البشر في تلك المنطقة المتعاسة .

لقد قال جواهر لال نهرو ، أول رئيس وزراء في الهند ، في أواسط الخمسينات :
 " . . . لا أحسب أن هناك ما هو أبشع من المأساة الكبرى التي عاشتها
 افريقيا في القرون الأخيرة . فكل شيء يصبح تافها إذا ما قيس بالمأساة الكبرى التي
 تحياها افريقيا منذ الزمن الذي كان فيه ملايين الافريقيين يحملون على سفن العبيد
 المتجهة الى أمريكا وإلى غيرها فيموت نصفهم في الطريق . . . وحتى في يومنا هذا
 فإن مأساة افريقيا أكبر من مأساة أية قارة أخرى ، سواء من الوجهة العنصرية أو
 السياسية " .

ان معظم افريقيا يمتنع اليوم بالاستقلال وينبض بحياة جديدة الا في الجنوب الافريقي
 حيث لا تزال " مأساة افريقيا " ، التي تحدث عنها نهرو ، دائرة في انتهاك قاس لحقوق
 الانسان وحرياته . ان على العالم مسؤولية انها هذه المأساة التي لا تنتهي . وعلى مجلس
 الأمن مسؤولية خاصة اذا مأساة ناميبيا بالذات .

وأود هنا أن أشيد بالناضلين الشجعان في سبيل حرية ناميبيا ، وعلى رأسهم
 المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، سوابو ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب
 الناميبي . لقد قاتلوا ببسالة هائلة وضحوا بالكثير تحت زعامة سام نوجوما ، رئيس سوابو ،
 والسيد انديما توفو جا توفو ، الأمين العام لسوابو ، الذي خرج من السجن منذ فترة
 وجيزة بعد أن قضى ثمانية عشر عاما فيه ، والذي يجلس معنا اليوم . ان قادة سوابو ، على
 الرغم من الصعاب الهائلة والمعاناة الكبيرة التي تعرضوا وما زالوا يتعرضون لها ، قد أظهروا
 الحكمة وروح المرونة ، ولكن من الطبيعي أنهم لن يقبلوا بأي شيء دون منح ناميبيا حريتها
 وحقها في تقرير المصير . ان كفالة حدوث ذلك هي مسؤولية تقع مباشرة على هذا المجلس
 وعلى الأمم المتحدة . وانني لعلني ثقة من أن المجلس سيني بهذه المسؤولية .

وأود أن أختتم بمقتطف من رسالة بعث بها مؤخرا السيد راجيف غاندي ، رئيس
 وزراء الهند ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز ، الى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بمناسبة
 أسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحريره سوابو :

" ان الهند وحركة بلدان عدم الانحياز قد وقفنا صامدين الى جانب

الشعب الناميبي بقيادة سوابو ، مثله الحقيقي الوحيد . وسنظل ثابتين لا نتزعزع في تضامننا وتأيدنا حتى يتم اقضاء المحتلين الاستعماريين العنصريين لناميبيا عن ترابها ، وحتى تشغل ناميبيا مكانها الصحيح في أسرة الأمم الحرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير الدولة للشؤون الخارجية

في الهند على كلماته السخية التي وجهها الي والى بلادي .
المتكلم التالي هو مثل موريشيوس ، وأعطيه الكلمة .

السيد سيريكيسون (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي

أن أعرب لكم عن تهاني وفد بلادي الحارة بمناسبة توليكم رئاسة المجلس . اننا لعلنا ثقة من أن مداولات المجلس تحت قيادكم سوف تحقق نتائج مشرة . وأود أيضا أن أتوجه بالشكر الى سلفكم ، السيد فيرنون والترز ، الذي أدار أعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول / اكتوبر بقدر كبير من الكفاءة والتفوق .

واسمحوا لي أن أحيي ، من خلالكم ، وجود وزير الدولة للشؤون الخارجية لجمهورية الهند والأمين العام للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بيننا اليوم .
يشرفني أن أخطب المجلس في هذه المناقشة المتعلقة بالحالة في ناميبيا بصفتي رئيس مجموعة الدول الافريقية . ونود أن نتوجه اليك ، سيدي الرئيس ، بالشكر لعقد هذا الاجتماع بناء على طلب حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الافريقية .

ان نحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لاتخاذ الجمعية العامة قرارها ١٥١٤ (د-١٥) الخاص بتصفية الاستعمار ، فاننا نذكر بأنه سيكون قد انقضى أيضا ما يقرب من عشرين عاما منذ أنهت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وخلال هذه السنوات العشرين ، وبينما حصل الملايين من البشر في المستعمرات السابقة على حرياتهم ، فان شعب ناميبيا ما برح يرزح تحت نير أسوأ أنواع السيطرة والطغيان ، ألا وهو الفصل العنصري .

وخلال فترة احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا تدهورت حالة حقوق الانسان بشكل كبير ، بينما صعد النظام العنصري قمعه في محاولة لتصفية المعارضة من خلال التخويف

وأعمال الاحتجاز والتعذيب بل والقتل لمعارضى الفصل العنصرى ، وخاصة أعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الذين كانوا هدفا لهذه الاجراءات . وترد تقارير سر متواترة وروايات مذهلة عما تقوم به وحدات القوات الخاصة السيئة الصيت التابعة لجنوب افريقيا من أعمال مضايقة وتخويف وضرب وقتل للمدنيين الأبرياء ، وتدنيهم للكنائس وأماكن العبادة الأخرى . فضلا عن ذلك فان جيش الاحتلال التابع لجنوب افريقيا في ناميبيا فرض الخدمة العسكرية الالزامية على جميع الذكور النامبيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٧ و ٥٥ سنة مجبرا اياهم على العمل في جيش الاحتلال الاستعماري ، ومقاولة أشقائهم النامبيين .

لقد واصلت جنوب افريقيا ، متحدةية الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية، والمجتمع الدولي وانتهاك صارخ للقانون الدولي ، رفض انهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا . وقد طعن عدد من البلدان في الأساس القانوني لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د-٢١) المتخذ في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ ، الذى أنهى انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . ولكن في الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ ، بناء على طلب مجلس الأمن ، أعلنت المحكمة أن استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي ، وأن جنوب افريقيا ملزمة بسحب ادارتها من هذا الاقليم ؛ وأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بالاعتراف بعدم شرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا والاحكام عن أية أعمال تنطوى على الاعتراف بشرعية هذا الوجود وهذه الادارة أو دعمه أو تأييده . وقد أيد مجلس الأمن ، في قراره ٣٠١ (١٩٧١) المتخذ في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧١ ، هذه الفتوى .

ان انهاء الجمعية العامة لهذا الانتداب لم يكن ببساطة قرارا سياسيا مؤقتا ، بل كان يمثل اعتراف الجمعية ببدء قانوني محدد ، ألا وهو أن أى طرف في معاهدة يتجاهل أحكامها لا يمكن أن يطالب بأية فوائد قد تترتب على هذه المعاهدة ، وبالتالي فانه في الحقيقة ينهد هذه المعاهدة طواعية . وقد أكدت محكمة العدل الدولية على هذا المبدأ في فتاها المؤرخة في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ ، التي أعلنت فيها أن الجمعية العامة كانت ببساطة تحيط علما بالحقيقة القانونية التي مفادها أن جنوب افريقيا ، بما اتخذته من اجراءات قد تنكرت لولايتها على ناميبيا الممنوحة لها من جانب عصبة الأمم .

ومن المؤسف ان نلاحظ ان جنوب افريقيا استطاعت حتى الآن ان تقاوم الضغط الدولي المكثف ، ويرجع ذلك الى حد كبير الى تأييد بعض الدول الغربية من طريق تعاونها في الميدانين الاقتصادي والعسكري ، واستخدامها لحق النقض في مجلس الأمن لاعاقبة الاقتراحات القوية الرامية الى ممارسة الضغط . ومع ذلك ، وعلى مر السنين ، ظهرت فرص كثيرة كان يمكن ان تؤدي الى حل سلمي لمسألة ناميبيا . وقد وضع قرارا مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، اولا المبادئ العامة للتسوية ، وكان المفهوم في ذلك الوقت ان جنوب افريقيا تقبل هذه المبادئ ، وثانيا ، خطة محددة كان المفهوم ايضا انها مقبولة لدى جنوب افريقيا . ومع ذلك اثبتت الاحداث اللاحقة ان نظام بريتوريا العنصرى كان يتجه في الوقت ذاته في اتجاهات مختلفة بلغت ذروتها في اجرا انتخابات غير قانونية متحديا بذلك قرار مجلس الامن ٤٣٩ (١٩٧٨) وما تبع ذلك من انشاء " الحكومة المؤقتة " المزعومة . ان هذه الاستراتيجية المزدوجة " سمحت لجنوب افريقيا ، ان تبدو وكأنها تستجيب للرأى العام الدولي ، وذلك بأن تتفاوض من أجل التوصل الى تسوية دولية بينما تتابع في الوقت نفسه بلا هوادة العمل من اجل تسوية داخلية .

لقد خرجت الاقلية العنصرية بسلسلة من الذرائع لاحباط تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولعلكم تذكرون ان الامر بدأ بالحجة الواهية القائلة بأن العنصر العسكري في فريق الامم المتحدة المقترح للمساعدة في فترة الانتقال كان كبيرا جدا . وجاء بعد ذلك الاعتراض بأن القوات المسلحة التابعة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الموجودة داخل ناميبيا عند وقف اطلاق النار ، وفقا لخطة الأمم المتحدة ، ينبغي ان تبقى محصورة في قواعد داخل الاقليم . وبعد ذلك كان نظام بريتوريا من الجراءة بحيث يشكو مما وصفه بأنه عدم تجرد الامم المتحدة . وعند ما لم تعد هناك قضايا معلقة فيما يتعلق بتنفيذ خطة الامم المتحدة سوى اختيار النظام الانتخابي ، اختلقت بريتوريا فجأة ذريعة جديدة تتعلق بوجود القوات الكوبية في انغولا ، وهي مسألة خارجية تماما وتقع كلها في نطاق سيادة انغولا واستقلالها . بريتوريا بهجمات المستمرة على اراضي انغولا واحتلالها لها - وذلك هو السبب

أصلا في وجود القوات الكوبية - تضمن استمرار وجود هذه القوات في انغولا ، مما يوفر لها ذريعة جاهزة لاستمرار تخريب خطة الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بهذه القضية لابد ان نستلهم جميعا المعايير الواضحة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لأن الحالة المشبوهة الناشئة عن ادخال اعتبارات اخرى في تسوية المسألة الناميبية انما تقوض المبادئ التي اعلنها مجلس الامن ذاته .

هذه الذرائع والاعمال التي يقوم بها النظام العنصرى منذ ١٩٧٨ توضح بـجلاء ان هذا النظام ليس على استعداد بعد للسماح للشعب الناميبى بممارسة حقه في تقرير المصير . وتوضح ايضا اصرار جنوب افريقيا على مواصلة سياسة الفصل العنصرى البغيضة في ناميبيا ، والاستمرار في استغلال اراضي هذا الاقليم ونهبها لصالحه الخاص . ويستخدم النظام العنصرى ايضا اراضي ناميبيا نقطة انطلاق لشن العدوان على البلدان المجاورة . لقد اتضحت سياسة العدوان الخارجى التي ينتهجها النظام العنصرى ، على نحو تام ، من التاريخ الطويل للهجمات المسلحة واعمال التخريب والدم العسكرى للجماعات المتمردة ، ضد دول المواجهة . وان النظام العنصرى ينوى بـجلاء ممارسة سيطرته وهيمنته على منطقة الجنوب الافريقى بأسرها .

لقد حان الوقت لمعاملة هذا النظام العنصرى المتمرد المتعنت على نحو فعال ، وبعد مرور اكثر من اربع سنوات على الارتباط البنا ، لم تحقق هذه السياسة اى تقدم عملي ، وبدلا من ذلك زادت بـرمتورها من اعمال القمع الداخلى وهي تحظر الآن على جميع وسائل الاعلام ان تنشر اى أنباء عن جرائمها التي اصبح بمقدورها الآن ان ترتكبها في الظلام . ان الهجمات على البلدان المجاورة لم تقل ، واصبحت ناميبيا الآن ابعد عن الاستقلال من اى وقت مضى ، وذلك في اعقاب التدابير الخاصة بالتسوية الداخلية التي اتخذتها جنوب افريقيا . وحيث ان الترهيب الكامن في الارتباط البنا لم ينجح ، فينبغى سحب هذا الترهيب واستعمال سلاح الترهيب .

لقد نظر المجلس في أمر تطبيق جزاءات متعددة الاطراف وقد نفذ بعضها فعلا ومع ذلك فان هذه الجزاءات غير كافية لاحداث تغييرات جذرية في السياسات

الداخلية والاقليمية للنظام العنصرى في بريتوريا . وفي بعض الحالات تهدد والتدابير المتخذة تدابير اضعف مما يجب ومتأخرة جدا عن اوانها الصحيح . وفي حالات اخرى ، مثل حالة بلدان الشمال ، تتجاوز بعض التدابير التي نفذت بالفعل او التي سيجرى تنفيذها ، توصيات مجلس الامن . وهناك الان ضغط متزايد في البلدان الغربية الكبرى وفي المجتمع الدولي ، من اجل اتخاذ المزيد من الاجراءات الاكثر حسما . لقد كرر المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية ، الدعوة الى فرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وذلك في اجتماعه في اديس ابابا في تموز/ يوليه الماضى . كذلك فان المجلس الوزارى لحركة عدم الانحياز الذى انعقد في ايلول/ سبتمبر في لواندا ، دعا مجلس الامن الى اتخاذ تدابير مماثلة .

ان مسؤولية المجلس وواجبه بملئان عليه ان يوصي الآن باتخاذ جميع الجزاءات التي تفكر في اتخاذها بعض الدول وان يتجاوز هذه الجزاءات . وبالرغم من حقيقة ان بعض الدول قد تفرض جزاءات طوعية فان المسؤولية عن اجبار جنوب افريقيا على الامتثال لمقررات الامم المتحدة تقع اساسا على هذا المجلس .

وحسبما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ الوارد في الوثيقة S/17442 ، تواصل جنوب افريقيا رفض التعاون مع الأمم المتحدة في تسهيل تنفيذ خطة الأمم المتحدة . وهي لم تبهت بعد برأيها في اختيار النظام الانتخابي ولا تزال تتمسك بموقفها الخاص بمسألة الربط . ولعلكم تذكرون أن قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) نص على النظر في اعتماد التدابير الضرورية بمقتضى أحكام ميثاق الأمم المتحدة بما فيها الفصل السابع كضغط اضافي لضمان امتثال جنوب افريقيا لأحكام ذلك القرار وخاصة تلك الواردة في الفقرة ١١ من المنطوق .

ونود أن نتوجه بالشكر الى الأمين العام على جهوده التي لا تكل التي يقوم بها سعيا وراء حل سلمي لمشكلة ناميبيا . وثقتنا كاملة في قدرته على القيام بالمهمة التي عهد بها اليه المجلس .

نود أيضا أن نشيد بدور المواجهة التي تتحملها هنا في دعمها للنضالات التحررية في الجنوب الافريقي . وفي ظل الحالة الاقتصادية الحرجة الراهنة في كثير من هذه البلدان تصبح تضحياتها أكثر وأكبر . لأنها تحتاج الى كل الموارد المتاحة من أجل التنمية . ونود أن نحبي شعب ناميبيا الباسل وسواه وسطه الشرعي الوحيد ، وننتظر ذلك اليوم الذي ينضم فيه هذا الشعب الى أسرة الأمم الافريقية الحرة المستقلة .

ان ناميبيا سوف تتحرر وتستقل . ولكن طريق التحرر سوف يتوقف على ما يتخذه هذا المجلس من اجراءات وعلى نظره في نداءات المجتمع الدولي . وأملنا وطيد أن تتخذ القرارات السليمة تجنباً لانفجار محتمل آثاره خطيرة على المنطقة وما وراءها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل موريشيوس على الكلمات

الرقية التي وجهها الى .

المتكلم التالي هو السيد أندرياس توفوجا توفوجو ، الأمين العام للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سواهو) ، الذي وجه اليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظام الداخلي المؤقت . وأدعوه الآن الى الادلاء بهيانه .

السيد توفيقو جا توفيقو (ترجمة شفوية من الانكليزية) ، سيدى الرئيس ،
 انني أشعر بالامتنان العميق لكم على اعطائي الكلمة . كما أود أن أتقدم بالشكر الى الأعضاء
 الموقرين في مجلس الأمن لسماحهم لي بمخاطبة هذه الهيئة الموقرة .
 انني أدین بالعرفان للممثلين الدائمين الموقرين لبوركينا فاسو ومدغشقر ومصر ،
 الذين طلبوا بصفة مشتركة من المجلس أن يمنحني فرصة المشاركة في المناقشة الحالية بشأن
 ناميبيا .

وأود في هذا المنعطف أن أضم صوتي الى المتحدثين السابقين الذين وجهوا
 التهاني الحارة لكم على توليكم المنصب الرفيع لرئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني / نوفمبر .
 ونتمنى لكم التوفيق في الوفاء بمسؤولياتكم الجسام ونحن واثقون من أن حنككمكم
 الدبلوماسية وحكمكمكم الدبلوماسية ونزاهتكم الأخلاقية الراقية سوف تمكنكم من ادارة هذه
 المناقشة الى نتيجة ناجحة .

يجتمع مجلس الأمن اليوم بناء على طلبين قدمهما في وقت واحد مثلاً الهند
 وموريشيوس الدائم الموقران - الأول بصفته مثلاً للرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز ،
 والثاني بوصفه رئيساً لمجموعة البلدان الافريقية - اللذان قدما رسالتين بهذا الشأن . وهذه
 هي المرة الأولى التي أخطب فيها مجلس الأمن شخصياً ، وانني متين كل الامتنان للكلمات
 الترحيب الحارة التي وجهت اليّ .

ان سرر طلب هذا الاجتماع ينشئ من أربعة مصادر هامة . أولاً ، قرار مجلس الأمن
 ٥٦٦ (١٩٨٥) ؛ وثانياً ، تقرير الأمين العام ، الوارد في الوثيقة S/17442 المؤرخ ٦ تشرين
 الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ؛ وثالثاً ، القرارات ذات الصلة بناميبيا التي اتخذها مجلس رؤساء
 دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في تموز / يولييه ١٩٨٥ في أديس أبابا ، أثيوبيا ؛
 ورابعاً ، الأجزاء ذات الصلة من الاعلان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز
 الذي اعتمد في أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ في لواندا ، أنغولا .

ومعبارة أخرى هناك طلب ساحق لا مادة بحث مشكلة ناميبيا في حد ذاتها كإزمة مدلهمة . وبالمثل هناك دعوة عارمة مستعجلة لاتخاذ اجراء حاسم الآن . وفي حزيران / يونيه ، عندما اجتمع مجلس الأمن لمناقشة مسألة ناميبيا ، قدم رئيس سوابو الرفيق سام توفوما بياناً هاماً حيث ، في جولة أمور ، مجلس الأمن والمجتمع الدولي بهذه العبارات :

" ان العالم في الخارج يطالب بفرض جزاءات اقتصادية على نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ويحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد ، ويجب أن يعمل الآن ، على وجه السرعة وبصورة حاسمة ، على تأمين تنفيذ قراراته مصفة خاصة القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد آن الأوان لهذا الجهاز الهام في الأمم المتحدة أن يتخذ ما طلب منه ، وما هو ضرورى ، وأقصد بذلك فرض جزاءات الزامية شاملة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، باعتبارها وسيلة اضافية أكثر فعالية لضمان قبول جنوب افريقيا لسلطة المنظمة وتقيدها بقرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا " . (S/PV.2583 ، ص ٧٧)

ان هذه اللحظة لحظة عمل لا مجرد كلام . وقد أتينا هذه المرة أمام مجلس الأمن ، ونتوقع من المجلس أن يرتفع أخيرا الى مستوى مسؤوليته الخاصة عن طريق اعتماد تدابير فعالة ترمي الى تعجيل تصفية الاستعمار في ناميبيا على أساس القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

عندما أنشئت الأمم المتحدة منذ أربعين عاما ، كان الأوان قد فات بالنسبة لاستقلالنا . ومنذ خمسة وعشرين عاما عندما صدر الاعلان الشهير بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة كان قد فات الأوان بالفعل . وفي العام القادم عام ١٩٨٦ الذى يوافق الذكرى العشرين لانتهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا سوف يكون الأوان قد فات . وبالمثل عندما اعتمد مجلس الأمن منذ سبعة أعوام خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ كان الأوان قد فات ، والحق يقال ان التأخير أصبح أمرا لا يطاق . ومرة أخرى نقول كفى كفى .

ان التعلت والموارية والخطرمة التي يديها دائما نظام برهتوريا العنصرى أمور
معروفة للجميع . وفي مناسبات متكررة أصدرت الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن ، الانذارات
ضد العنصريين الا أنها ذهبت مدى .

في حزيران/يونيه ١٩٨٥، على سبيل المثال، اتخذ مجلس الأمن القرار ٥٦٦ (١٩٨٥)، وفي الفقرة ١٣ من ذلك القرار :

"يحذر بشدة جنوب افريقيا من أن عدم قيامها بذلك سيضطر مجلس الأمن الى الاجتماع فوراً للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفصل السابع من الميثاق، وذلك كوسيلة ضغط اضافية لضمان امتثال جنوب افريقيا للقرارات السالفة الذكر". (القرار ٥٦٦ (١٩٨٥)، الفقرة ١٣)

فماذا كان الرد؟ هل تعاون نظام الفصل العنصري تعاوناً تاماً مع مجلس الأمن والأمين العام في تنفيذ ذلك القرار؟ والاجابة على ذلك هي بالقطع كلا!

لقد تضمن تقرير الأمين العام المؤرخ في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ما يلي :

"في ظل هذه الظروف، يتعين علي مرة أخرى أن أبلغ مجلس الأمن بعدم احراز تقدم في مناقشاتي الأخيرة مع حكومة جنوب أفريقيا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)". (S/17442، الفقرة ١٢)

ان نظام بريتوريا العنصري يتمسك بحجة غريبة تدور بنا في حلقة مفرقة. وتشتمل هذه الحجة على ثلاثة عناصر : اختبار النظام الانتخابي، وتحديد موعد للبدء في عطية التنفيذ، وشرط الربط. وفحوى حجة بريتوريا هي : ان اختبار النظام الانتخابي سيتم الاعلان عنه حالما يتم تحديد تاريخ تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بعد أن تحديد التاريخ، يتوقف على حل مشكلة الربط. لقد ظل هذا موقفهم لوقت طويل حتى الآن.

انني أجد نفسي مضطراً للتعبير عن رأي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية فيما يتعلق بالرسالة الواردة في الوثيقة S/17627 المؤرخة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، والموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لطغمة بريتوريا.

ان الوقاحة وتكتيكات التأخير التي ينتهجها العنصريون ليس لها حدود. وعشية هذه المناقشة الهامة، يطلع علينا نظام بوتها بحيلة جديدة ترمي الى اختطاف هذه المناقشة في محاولة لخلق الهلولة في الحالة بشأن ما ينبغي القيام به الآن. ويحدوني الأمل الوطيد في أن لا يسمح مجلس الأمن لنفسه ان ينخدع بهذه الحيلة التي لا طائل منها. ان موقف مجلس الأمن واضح فيما يتعلق بالكيانات السياسية المعيلة التي زرعا جنوب افريقيا العنصرية

في ناميبيا . وفي هذا الصدد ، فان نصوص القرارات ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) و ٥٦٦ (١٩٨٥) محددة وقاطعة في اعلانها ان تلك الكميات والتجمعات غير قانونية وباطلة ولاغية . ولا بد من الابقاء على هذا الموقف وتعزيزه ، اذا اقتضى الأمر .

ليس في نيتي ان أدلي ببيان طويل أو أن أخوض مطولا في الاعيب برينوريا المعروفة التي يتم توقيتها دائما بحيث تتزامن مع أي بحث جاد لمسألة ناميبيا . وسها يمكن من أسره لا بد لي أن اؤكد أنه لم يطرأ أي تغيير في موقف نظام بوتيها فيما يتعلق بالتنفيذ السريع وغير المشروط للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ولا يزال الربط الخبيث يشكل عقبة كأداء أمام هذا الموضوع . ومادام الموقف المشترك للنظام بوتيها وحكومة ريفان يتسم بالتعننت ازاء استقلال ناميبيا ، فلن يكون ، للأسف ، هناك أي تقدم في تنفيذ خطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا . ازاء هذه الخلفية ، أود أن أذكر بالنداء الذي وجهه الرفيق دام سام لجوسا ، رئيس موابو في هذا المجلس ، في شهر حزيران / يونيو الماضي ، بشأن فرض جزاءات فعالة والزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ولا بد أن يكون هذا القرار قرار الساعة ، وان يتخذ هنا الآن .

ومن هنا ، فان موابو ، تدعو بقوة الى تقديم المؤازرة القاطعة لمشروع القرار الذي تزعم مجموعة عدم الانحياز في مجلس الأمن عرضه على المجلس . وفي رأينا أنه يتششى مع الالتزام الذي تعهد به مجلس الأمن عندما اعتمد القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، ولا سيما الفقرة ١٣ من ملطوق ذلك القرار .

ونكرر استعدادنا للتعاون دوما مع الأمين العام للأمم المتحدة ومطه الخاص فسي جهودهما الرامية الى الاسراع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا . وأود أن اؤكد للأمين العام أننا نقدر جهوده الدؤوبة حق قدرها في هذا المضمار ، ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه الجارية .

ولا يعني ، في الختام ، الا أن أكرر ما أكدته زملائي مرارا وتكرارا في هذا المجلس وفي محافل أخرى ، وهو أن مقاتلي جبهة التحرير الشعبي لناميبيا ، أبناء هلات الوطن البواسل ، يتحدون للمضطهدين على جميع الجبهات ويواجهون بشجاعة جميع التحديات . وهم على أهبة الاستعداد اليوم كما كانوا في الماضي ، للاستمرار في تكثيف حرب التحرير الوطني ، والتكيف مع أي حالة وحل المشاكل عندما تبرز في الميدان .

وفي نفس الوقت ، مادام احتلال بريتوريا غير الشرعي قائما ومادام البناء العسكري ماضيا في ناميبيا ، فما من بديل آخر سوى تكثيف الكفاح على جميع الجبهات ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، الكفاح المسلح .
الكفاح مستمر ، والنصر أكيد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد توفو جا توفو على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .
المتكلم التالي هو السيد نويل سينكير ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالنيابة ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد سينكير (غيانا) : رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اهنيكم على تسامكم منصب رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني / نوفمبر . ان كفائتكم الشخصية وخبرتكم في الشؤون الدولية وحكمتكم ورأيكم السديد ومساهمة استراليا الايجابية في عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، كلها أمور تحمينا على الاقتناع بأن المناقشة الحالية للمجلس سوف تؤدي الى نتائج ايجابية تحت قيادتكم المقدرة .

وأود أيضا أن أشيد بسلفكم ، السفير فينون والتريز ، الممثل الدائم للولايات المتحدة ، على الكفاءة والمهارة اللتين ترأس بهما عمل المجلس خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر .

منذ اجتماع مجلس الأمن آخر مرة ، في حزيران / يونيو ، للنظر في مسألة ناميبيا ، ما فتئت الحالة في منطقة الجنوب الافريقي بصفة عامة تتدهور . وان وحشية النظام العنصري ، سواء تجاه شعب أو تجاه الدول الافريقية المجاورة ، ماضية دون هوادة ، وكذلك تصليب هذا النظام تجاه ناميبيا .

ان مجلس ناميبيا ، بوصفه السلطة الشرعية المسؤولة عن ادارة الاقليم حتى نيلها الاستقلال ، يرحب بمقعد هذه الملسلة الثانية من اجتماعات مجلس الأمن في عام ١٩٨٥ لمواصلة بحث مسألة ناميبيا .

أود أن أعرب عن تقدير المجلس العميق لأميننا العام السيد خافيير بيري—
دي كوييار على صبره ومثابرتة في جهوده لضمان تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨).
ونحن نعرف تماما الصعاب الخاصة التي تنطوي عليها عملية ممارسة الدبلوماسية مع
جنوب افريقيا . ونتمنى - كما يتمنى هو - ألا يكون هناك داع للاستمرار في هذه المسؤولية
الملتقة أماننا . لكن اذا استمرت تلك المسؤولية ، فان ذلك يعود الى حد كبير الى
الشلل الذي فرض على مجلس الأمن من جانب بعض أعضائه فيما يتعلق بهذه المسألة
بالذات .

نحن نرى أن السلسلة الحالية من الجلسات ليست مجرد طقوس تؤدي ، وليست
لمجرد الامتثال لمقرر صدر في شهر حزيران /يونيه الماضي . والذين طلبوا عقد هذه
الجلسات - اذ يفعلون ذلك - يعبرون عن قلق عميق حقيقي منتشر بين المجتمع
الدولي ليس بشأن مصير شعب ناميبيا تحت نظام بريتوريا فحسب ، وانما بشأن هيبة
وسلطة هذه الهيئة أيضا ، التي اتخذت منذ سبع سنوات قرارا يتضمن خطة لحصول
ناميبيا على الاستقلال . وهذا القلق له ما يبرره بالنظر الى كون ناميبيا اقليما تحملت
الأمم المتحدة نفسها مسؤولية عنه منذ ١٩ سنة مضت . وبالتالي ، فان جلسات المجلس
هذه اذا لم تحقق نتائج بدلا من البلاغة ، فان المعاناة الانسانية في ناميبيا لن
تستمر فحسب ، وانما سوف تتفاقم أيضا ، فضلا عن ذلك فان سلطة مجلس الأمن ، بل
وسلطة هذه المنظمة ، سوف تنتقص أيضا .

ان أي نهج جدى الآن تجاه مسألة ناميبيا ، ينبغي في طبيعة الحال أن يأخذ
في الحسبان بعض التطورات في منطقة الجنوب الافريقي خلال الاشهر الخمسة الماضية .
ان نظام بريتوريا قد أوضح ، عن طريق وحشية ردوده على غضبة الشعب المضطهد ، عن
نيته في التمسك بمقاليد السلطة مهما كان الثمن . والاصلاحات التي أعطيت للشعب
الاسود عن كراهية توضح أن حكام بريتوريا يتشبهون باعتقادهم بتفوق البيض ، ولا يزالون
يرون أن العرق هو المرجع فيما يتعلق بمستقبل جنوب افريقيا وناميبيا . ان غزو جنوب
افريقيا واحتلالها لجنوب أنغولا لدعم حركة يونيتا يوضحان نيتها في جعل دول الجنوب

الافريقي في حالة شك وخوف ، وفي اضعافها عن طريق اعمال زعزعة الاستقرار ، وفي منعها من منح أى دعم للحركات التي تطالب بتفكيك بنيان الفصل العنصرى ، سواء في جنوب افريقيا نفسها أو في ناميبيا . و داخل اقليم ناميبيا ، استمرت جهود جنوب افريقيا للقضاء على سوابول تكثفت ، وكل ذلك في مخطط لقمع أى مقاومة لمحاولاتها الرامية الى املاء طبيعة التغيير ووتيرته في الاقليم .

هذه هي الاتجاهات التي تواجهنا الآن فيما يتعلق بناميبيا . وينبغي ألا تخيب عن بالنا ، عندما نفكر في الرد على تحدى جنوب افريقيا بالنسبة الى مصير ذلك الاقليم .

ان الشعب المضطهد في جنوب افريقيا ، الذى يرد على الرصاص بالحجارة ، يعطي اشارة واضحة لنظام بريتوريا بأن صبره قد نفذ وأنه لا يخاف حتى الموت وذلك لتحقيق استجابة أكبر لمطالبه بالتغيير . ان تعبيرات سخطه التي يتبعها قمع وحشي وبعد ذلك مظاهرات ساخطة ، قد أثارت الضائير في جميع أنحاء العالم وأقنعت عددا من الحكومات والشركات في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية بالحاجة الى ممارسة مزيد من الضغط على نظام بريتوريا ليحيد عن اتجاهاته وسياساته بالنسبة لمطالب شعبه من أجل التغيير . ان بعض التدابير التي اتخذتها تلك الكيانات يذهب أبعد من غيره ، الا أنها تنبثق جميعا من اعتراف بضرورة قيام المجتمع الدولي باتخاذ أعمال حاسمة نشطة ضد جنوب افريقيا لو كان التغيير أن يتحقق ، ومثل هذا العمل ، في رأى ، هو ما ينبغي على مجلسنا أن يبحثه .

ان الحزم والفصل ليسا من السمات البارزة في سجل مجلس الأمن فيما يتعلق بناميبيا . فمنذ عام ١٩٦٩ قرر هذا المجلس أنه في حالة عدم تعاون جنوب افريقيا في تنفيذ قراراته فيما يتعلق بناميبيا ، سوف يجتمع على الفور ليقرر الخطوات الضرورية وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق . ومرة ١٦ سنة على ذلك . ومنذ ذلك الحين اتخذ المجلس ثمانية قرارات تقرر بالتحديد في كل مناسبة أن يواصل نظره لمسألة ناميبيا ، وان يجتمع في حالة عدم انصياع جنوب افريقيا للنظر في التدابير الضرورية

التي تتخذ بموجب ميثاق الأمم المتحدة . ولم يفصل المجلس قط في تلك التدابير الضرورية . وقد أدت مقرراته دائما الى ارجاء توجيه الضربة والى ان يكسب نظام بريتوريا الوقت .

ان نظاما مثل ذلك النظام المعزول دوليا الموجود في بريتوريا يحتاج الى التأييد . يحتاج الى تأييد أصدقائه حتى يستمر في هيمنته على ناميبيا . وبالفعل ، فان ذلك الدعم هو الذى مكن النظام من أن يواصل تحديه لمجلس الأمن وللرأى الدولى . وعليه ، فان أى تأخير في اتخاذ اجراءات حاسمة من جانب هذا المجلس سوف يساعد جنوب افريقيا ، وبالتالي يلحق الضرر بشعب ناميبيا ، وهذا التأخير لم يستغله النظام ليتمشى مع قرارات المجلس ، وانما بالاحرى ليقوض تلك القرارات وليدعم سياساته وفقا لرؤيته الخاصة لمستقبل ناميبيا .

اتبعت جنوب افريقيا على نحو منتظم متصلب هذا الاسلوب . وأحد الاسباب التي جعلت مجلسنا ينتقد سياسة الارتباط الهناء - تلك السياسة التي قلل حكام جنوب افريقيا من مصداقيتها بأفعالهم وانها قدمت كغطاء لنظام بريتوريا حتى يعزز موقعه في ناميبيا ويرفض تفكيك الفصل العنصرى في حدوده ، ويستمر في ممارسة سياساته لزعة استقرار الدول المجاورة .

وكما ذكرت آنفا ، فان الحكمة الآن تقتضي اتخاذ اعمال حاسمة قوية ضد نظام بريتوريا . ويتجلى ذلك في الاعمال التي اتخذتها - وخاصة في الأشهر الستة الماضية - دول وشركات تبدأ من قارتك - سيدى الرئيس - في أحد أركان العالم ، الى غرب أوروبا ، في الركن الآخر . ان المناقشة بشأن جدوى الجزاءات ضد جنوب افريقيا قد انتهت . والموضوع المطروح الآن هو الى أى مدى يمكن للدول أن تمضي في توقيع الجزاءات ، وما هي السرعة التي تود أن تتحرك بها .

يأمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ويتوقع أن يمكن مجلس الأمن بهذه المناسبة من أن يصبح جزءا من حركة دولية لا يمكن الطعن فيها بالنسبة لجنوب افريقيا . أقول " أن يمكن " لأن الجميع يعرفون أن مجلس الأمن قد تقيد نتيجة التهديد باستخدام

حق الاعتراض من جانب دلتين من الأعضاء على الأقل وهما شريكان تجاريان كبيران مع جنوب افريقيا ولهما استثمارات كبيرة سواء فيها أو في ناميبيا . وفي هذا الوقت ، عندما تعترف الشركات في جنوب افريقيا نفسها بأن الفصل العنصرى لا يساعد ولا يروج أعمالها ، يحد لنا صادق الأمل في أن تأخذ تلك الدول ذلك في الاعتبار ، وأن تتحرك في هذه المناسبة بطريقة تتمشى مع احترام العدالة والشرعية والحرص على رفاهية الشعب المعاني في ناميبيا .

لقد أصاب ممثل الولايات المتحدة عندما قال في هذه القاعة في ١٢ حزيران / يونيو الماضي :

" ويمكن أن نوافق جميعا على أن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية فريدة عن هذا الاقليم المضطرب وعن نقل هذا الاقليم بسرعة الى استقلال مقبول دوليا . " ان ناميبيا قضية يتعين ان يكون المجلس ، اذ يتصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي ، قادرا على ارسال رسالة قوية وموحدة بشأنها . ان أهدافنا واتجاهاتنا واضحة : يجب ألا نسمح للقضايا الدخيلة بأن تفرق بيننا . "

(S/PV.2587 ، ص ٣١)

ان كل اطار زمني يمر يؤدي الى تعقيد مشكلة ناميبيا ويزيد من الحاجة الملحة الى اتخاذ هذا المجلس لعمل حازم . لقد حان الوقت للاستجابة " القوية والموحدة " التي طالب بها السيد سورزانو في ١٢ حزيران /يونيه . ولكن كانت الحاجة الى هذه الاستجابة ملحة في ذلك الوقت ، فانها اليوم أكثر إلحاحا . ان هذه الاستجابة ينبغي أن تتمشي مع خطورة الحالة في الجنوب الافريقي والتهديد الذي تمثله أعمال نظام بريتوريا على السلم والأمن ؛ وينبغي أن يستجيب المجلس بفعالية ومصادقية في مواجهة تحدى سلطة هذه المنظمة الذي يفرضه تجاهل جنوب افريقيا المستمر لمقرراتها ؛ ويجب أن تستمر الأعمال التي اتخذتها بعض الدول لممارسة الضغط على نظام بريتوريا ؛ وينبغي عليه أيضا ، أكثر من ذلك ، وعن طريق فرض الجزاءات الالزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق ، أن يحشد المجتمع الدولي لكي يتخذ تدابير أوسع نطاقا وأكثر فعالية للضغط على النظام . ومجلس ناميبيا على اقتناع أن هذه الاستجابة من شأنها أن تعجل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي أعلنه المجلس بوصفه الأساس الوحيد المقبول دوليا من أجل التوصل الى تسوية سلمية للمشكلة الناميبية ، والذي ينبغي تنفيذه دون أى ربط أو أى شرط مسبق .

لقد أحاط مجلس ناميبيا علما بالرسالة الموجهة الى الأمين العام من وزير خارجية نظام جنوب افريقيا (S/17627) فيما يتعلق باختيار النظام الانتخابي . ويود المجلس أن يتكلم في مرحلة لاحقة ليقدم رد فعله المدروس على هذه الرسالة .

مافتتت ناميبيا لوقت أطول من اللازم أمة في حالة انتظار وترقب . ولا ينبغي أن يؤخر استقلالها بعد الآن أو أن يبقى رهينة . وباسم المجلس وشعب ناميبيا ، بقيادة ممثله الحقيقي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، أدعو أعضاء هذا المجلس أن يتحركوا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر الرئيس بالانابة لمجلس

الأمم المتحدة لناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي وعما قاله عن دور استراليا .

المتكلم التالي هو ممثل جنوب افريقيا ، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد فون شيرندينغ (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود في البداية ، سيدى ، أن أهنيكم بحرارة بالغة على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني / نوفمبر .

من المؤسف أن يكرس المجلس وقته مرة أخرى لمسألة افريقيا الجنوبية الغربية .

ان العالم مليء بتهديدات للسلم الدولي يجب أن تكون موضوعا للنقاش في هذا المجلس. ففي اللحظات الحالية تواصل القوات السوفياتية والكوبية جهودهما من أجل تدوير حق شعب أنغولا في تقرير المصير ، وتحتشد القوات الفيتنامية على طول حدود تايلند ، وينخرط الاتحاد السوفياتي في عملية اباداة لسكان افغانستان ، وتدخل حرب الخليج عامها الخامس .

ومن ناحية أخرى ، فان افريقيا الجنوبية الغربية بالمقارنة باجزاء كثيرة من العالم تنعم نسبيا بالسلم . ان العنف الموجود قد بدأت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي تحظى بتأييد وتشجيع الأمم المتحدة هذه المنظمة التي انشئت منذ أربعين عاما للنهوض بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية . ان جنوب افريقيا من جانبها تحاول على الدوام أن تحل مشاكل منطقتها سلميا . ولقد عرضنا مرتين أثناء العام الماضي الدخول في عملية لوقف الاعمال العدائية مع سوابو التي كان يمكن لها في ذلك الحين أن تكون حرة في العودة الى افريقيا الجنوبية الغربية للمشاركة سلميا في العملية السياسية الداخلية للاقليم . ولكن سوابو رفضت هذه العروض.

الحقيقة اذن هي أنه على نقيض الحالة في معظم بلدان افريقيا ، هناك

تعبير سياسي متنوع في افريقيا الجنوبية الغربية اليوم . والحقيقة هي أن آراء جميع من يشكلون عناصر السكان في افريقيا الجنوبية الغربية تبرز في المناقشة السياسية في الاقليم ، وهذا ما يؤدي في بعض الأحيان الى الحديث عن وجهات نظر مختلفة ، ولكنه يضمن أيضا مناقشة حرة حقيقية بشأن القضايا الأساسية التي تواجه شعب افريقيا

(السيد فون شيرندينغ،
جنوب أفريقيا)

الجنوبية الغربية . وهذا اختلاف طيب عن عقم التعبير السياسي في الدول التي يحكمها حزب واحد .

كما يعلم المجلس ، فإن موقف جنوب افريقيا يقوم على أنها ستتخذ قرارا بشأن النظام الانتخابي الذي يستخدم في الانتخابات المقترحة في اطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، حالما يتم تحديد موعد لتنفيذ خطة التسوية . وقد كان هذا الموقف متسقا مع التفاهات التي وصلت اليها جنوب افريقيا مع فريق الاتصال وأيضا مع شروط خطة التسوية ذاتها .

ومع ذلك ، وفي ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ ، توصلت حكومة الوحدة الوطنية في ويندهوك الى قرار بشأن الطريقة التي ترغب أن تعالج بها جنوب افريقيا مسألة اختيار النظام الانتخابي . وفي ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ، أصدرت هذه الحكومة في هذا الصدد البيان التالي :

" ومع ذلك ، فإن قضية النظام الانتخابي هذه يمكن ، من وجهة نظرنا ، أن تحل بسهولة . ويبدو أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية أوضحت أنها لا تعترض على أي من النظامين . وبالنظر الى الاختيار المطروح بين النظامين اللذين دعت اليهما الدول الخمس في فريق الاتصال الغربي ، فإن أيًا من الأحزاب الممثلة في الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية لا يفضل أيًا من هذين النظامين . ومع ذلك ، فحرصا على جانب التوفير فإن تكلفة تنظيم وإدارة انتخابات على أساس التمثيل النسبي تقل كثيرا عن تكلفة اجراء انتخابات على أساس الدوائر الانتخابية - ولصالح قصر النقاش حول طرائق الاستقلال في هذه المرحلة على المسائل ذات الاهتمام المباشر ، فإن مجلس وزراء الحكومة المؤقتة يدعو حكومة جنوب افريقيا الى أن تنتقي ، من بين الخيارين المتاحين نظام التمثيل النسبي كإطار للانتخابات المؤدية الى استقلال افريقيا الجنوبية الغربية " . (S/17627 ، ص ٤)

(السيد فون شيرندينغ،
جنوب افريقيا)

وبعد النظر في طلب حكومة الوحدة الوطنية ، أبلغ وزير خارجية حكومة جنوب افريقيا الأمين العام أن حكومة جنوب افريقيا قد أجرت مشاورات مستمرة مع قادة افريقيا الجنوبية الغربية بشأن القضايا التي تؤثر على مستقبل الاقليم واستلهمت رغباتهم . وبالتالي ، فان حكومة جنوب افريقيا لا تعترض على طلب حكومة الوحدة الوطنية . ومع ذلك ، لا بد أن يتم التوصل الى اتفاق بشأن طريقة تنفيذ نظام التمثيل النسبي على نحو عملي .

ورغم الحجج الغربية في هذا الصدد والتي استمعنا اليها منذ قليل على لسان الأمين العام لسواهو ، فاننا نأمل أن يساعد القرار الخاص بالنظام الانتخابي على تحقيق تقدم صوب حسم المشاكل المتعلقة المتبقية التي تؤثر على خطة التسوية الدولية . وتبقى الحقيقة أنه لا بد أن يتم التوصل الى اتفاق صلب فيما يتعلق بانسحاب الكوبيين من أنغولا . ورغم احراز بعض التقدم في هذا الصدد ، ورغم استعادة بعض الزخم مؤخرا في المفاوضات بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا بشأن الانسحاب الكوبي ، لا بد من انجاز قدر كبير من العمل من أجل التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسألة .

وريشما يتم ذلك من المهم أن نلاحظ أننا إذا كنا قد نجحنا في ازاحة عقبات أخرى أمام تنفيذ خطة التسوية فإن الاتفاقات التي توصلنا اليها حتى الآن ، وإن كانت موضع ترحيب ، لا تفي بالغرض . اننا نطالب بشواهد على أنه عندما يأتي دور تنفيذ خطة التسوية تكون الاطراف المعنية في هذه الاتفاقات على استعداد لتنفيذها على نحو دقيق ولديها القدرة على ذلك . ومع اننا توصلنا ، اثناء المرحلة الثانية من المفاوضات مع الغرب عندما جرت مناقشة مسألتى الأمن والحيدة ، الى اتفاق بأن الأمم المتحدة لن تتحيز لصالح أى من الاطراف في الاقليم متى حدد أجل للتنفيذ ، يشير سجل الأمم المتحدة شكوكا خطيرة حول استعداد هيئاتها الرئيسية لاحترام ذلك الاتفاق ، بل وحتى حول قدرتها على ذلك . واذا كانت الحيدة مموما فضيلة ، فلماذا تصر الأمم المتحدة على التزام جانب سوابو بتحيز ؟ لقد توصلنا الى تفاهم مع الأمين العام بشأن الحيدة ، لكن هل ستعتبر الاجهزة الفرعية للأمم المتحدة نفسها ملزمة باتفاقات وقعها الأمين العام ؟

وفي معرض التكلم عن موضوع الحيدة أود أن أذكر اني تلقيت نسخة من مذكرة موجهة اليكم ، سيدى الرئيس ، وكما أعتقد الى أعضاء مجلس الأمن الآخرين ، تطلب فيها أحزاب سياسية معينة في افريقيا الجنوبية الغربية السماح لممثليها بالاشتراك في مناقشة هذا البند . والاحزاب المعنية هي تحالف ترنبال الديمقراطي ، وحزب العمل لناميبيا ، والحزب الوطني لافريقيا الجنوبية الغربية والحزب الديمقراطي لريهوبوتسوسلاندا ، والاتحاد الوطني لافريقيا الجنوبية الغربية ، وديمقراطيو سوابو . واني لعلنى ثقة من أن أعضاء المجلس سيتخذون ، ملتزمين الحيدة ، اجراء ايجابيا عاجلا للاستجابة الى طلب الاحزاب السياسية في افريقيا الجنوبية الغربية .

ان جنوب افريقيا لن تسمح لمناقشات كهذه أن تخرجها عن الطريق الذى حددته لنفسها بالعمل من أجل استقلال مقبول دوليا لافريقيا الجنوبية الغربية .

(السيد فون شيرندينغ ،
جنوب أفريقيا)

وكما بينت من قبل أمام المجلس في مناسبة سابقة ، ستواصل جنوب أفريقيا سعيها من أجل صيغة معقولة لانسحاب كوبي حقيقي من أنغولا . وإذا أمكن التوصل الى اتفاق أكيد في هذا الصدد فسنفي بتعهدنا بتنفيذ خطة التسوية الدولية . وستواصل جنوب أفريقيا العمل من أجل أن يعم الاستقرار والسلم المنطقة بتشجيع جميع الاطراف ، بما في ذلك سوابو وأنغولا ، على حسم خلافاتها على مائدة المفاوضات وليس بالعنف . وسنواصل تشجيع الحوار والمصالحة بين كل الاحزاب في افريقيا الجنوبية الغربية على أمل أن تجد أساسا تبني عليه توافق آراء عريضا بالنسبة لمستقبل الاقليم . وأخيرا ، سنواصل الاصرار على أن تعامل كل الاحزاب في افريقيا الجنوبية الغربية على قدم المساواة ودون تحيز . ولأكرر : اذا كانت الأمم المتحدة تود أن تلعب دورا في مستقبل افريقيا الجنوبية الغربية / ناميبيا ، فيتعين عليها أن تثبت قدرتها على أداء واجباتها بدون تحيز .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جنوب افريقيا على كلمات التهنئة التي وجهها الي .
المتكلم التالي ممثل الجمهورية العربية السورية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ،
أتقدم اليكم بأحر التهاني بمناسبة تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر راجيا لكم النجاح . كما أنتهز هذه المناسبة لأعبر عن تقدير وفدى للرئيس السابق السيد السفير والترز المندوب الدائم للولايات المتحدة الأمريكية .

اننا نرحب بدعوة مجلس الأمن من قبل أكبر مجموعتين دوليتين : المجموعة الافريقية ومجموعة بلدان عدم الانحياز لاستئناف النظر في مسألة ناميبيا . فلقد بذل المجلس جهودا مستمرة لضمان انسحاب ادارة جنوب افريقيا غير المشروعة من ناميبيا

لكي يتمكن شعب ناميبيا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال . وباستمرار برهن الشعب الناميبي الراح تحت الاحتلال العنصري لجنوب افريقيا عن عزمه الراسخ لنيل الاستقلال الحقيقي رغم التدابير الوحشية القمعية التي تمارسها سلطات الاحتلال على هذا الشعب النبيل الذي قاوم ويقاوم بكفاحه اليومي ، بقيادة سوابو ، الاستعمار الاستيطاني بكل الوسائل المتوفرة لديه . وقد أيد المجتمع الدولي هذا الكفاح ووقف اجلالا لانجازاته .

فعلى الرغم من الاعتراف الدولي بضرورة تصفية الاستعمار تصفية كاملة في ناميبيا ، والمطالبة بانسحاب قوات جنوب افريقيا ، وحل مسألة ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المتضمن صيغة مقبولة دوليا لانتقال هذا البلد الى الاستقلال ، فان جنوب افريقيا عملت وتعمل حتى هذه الساعة وحتى هذه الدقيقة بشكل منتظم ومستمر على خرق هذا القرار ، بهدف قتل روحه ووأد فحواه ، وهذا واضح من تقرير الأمين العام المقدم الى المجلس .

ويدلا من أن تلتزم بريتوريا بقرارات المجلس ، لجأت كالمعتاد الى حيلة " التسوية الداخلية " ، ثم عمدت الى فرض " ادارة داخلية " وحكومة عميلة ، خلافا لقرارات مجلس الأمن . كما عمدت الى الاسراع في عملية نهب الثروات الطبيعية ، وتقسيم البلاد وفق تدابير تقوم على أسس ادارية اثنية هدفها تمزيق وحدة الشعب وخلق الظروف المناسبة لاشعال حروب أهلية . كما فرض النظام العنصرى الخدمة العسكرية الالزامية على أبناء شعب ناميبيا ليقتتل أبناء الشعب الواحد فيط بينهم ، وقام بحشد مائة ألف جندي في هذا البلد ، وكل ذلك دليل على ترسيخ الاحتلال والاستعمار .

لقد اعرينا في هذا المجلس مرارا وتكرارا عن ادانتنا الشديدة للاجراءات القمعية والتخريبية والتسويقية التي تتبعها بريتوريا لتقويض حق الاستقلال ، ولتفتيت وحدة التراب الوطني لناميبيا ، وارهاب الشعب بمختلف الوسائل . وقد اشتركنا في أكثر مداولات مجلس الأمن للتأكيد على تضامنا الكامل مع سوابو وكفاح شعب ناميبيا لنيل استقلاله الناجز ضمن حدوده الوطنية .

ومن الجدير بالتأكيد ان بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان المحبة للسلام والمعادية للامبريالية والاستعمار رفضت رفضا قاطعا النظرية المزعومة المسماة " الربط والتوازي " ، باعتبار ان هذه النظرية ، أو هذه السياسة تنتهك خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، من جهة ، وتشكل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لأنفولا يستهدف هدم حقوقها السياسية كدولة مستقلة ، من جهة أخرى . وقد رفض مجلس الأمن بقراراته المتعاقبة وآخرها القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) رفضا كاملا نظرية " الربط " هذه .

اننا نؤيد تأييدا كاملا موقف سوابو ونضالها من أجل تحرير ناميبيا ، كما نؤيد قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، المنعقد في أديس أبابا ، في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير الى ٥ آذار/مارس ١٩٨٥ ، والذي أدان فيه بشدة بريتوريا وحلفاءها ، لاسيما الولايات المتحدة لعاقة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وكذلك سياسة الولايات المتحدة الخاصة " بالارتباط البناء " مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا ، لأن ما يسمى بـ " الارتباط البناء " يؤدي الى استمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا والى استقلال مواردها الطبيعية وتشجيع سياسة زعزعة الاستقرار الارهابية ضد دول خط المواجهة لاسيما انفسولا وموزامبيق .

ان الجمهورية العربية السورية ، التي شاركت في الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المخصص لناميبيا ، والمنعقد في نيودلهي في ربيع العام الحالي ، تلتزم باحكام البيان الصادر عن هذا الاجتماع الهام جمة وتفصيلا ، وترى أنه يشكل أساسا صالحا لتسريع عملية تحرير ناميبيا ، ويتضمن مقترحات بناءة تساعد مجلس الأمن على تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما نعود فنؤكد التزامنا ببيان مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، المنعقد في لواندا ، المتعلق بكل من ناميبيا وجنوب افريقيا ، ونرفض رفضا كاملا المحاولات الرامية الى تحويل الانتباه عن القضية الاساسية ، ألا وهي تصفية الاستعمار في ناميبيا ، وذلك عن طريق ادخال عناصر لا علاقة لها بموضوع تحرير هذا البلد ولا سيما ما يدعى " بالربط والموازاة " واقامة نظام عميل .

وان هذا المجلس مطالب اليوم بأن يعلن بأن الاحتلال غير المشروع لناميبيا هو عدوان على شعب ناميبيا ، من واقع أحكام قرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٤ (د - ٢٩) والمؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ . واستنادا الى هذا المفهوم فان الوقت قد حان لتنفيذ الفقرة ١٣ من قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، المؤرخ في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٨٥ ، وذلك بأن يقوم المجلس فورا باتخاذ التدابير اللازمة وفق أحكام الفصل السابع من الميثاق ، فيفرض توا على جنوب افريقيا العقوبات الشاملة والالزامية وذلك استنادا الى ان استمرار احتلال ناميبيا يشكل عدوانا مسلحا على هذا البلد الذي تديره مؤقتا الأمم المتحدة .

واننا على يقين بأنه في حال عدم تمكن المجلس هذه المرة من فرض العقوبات الالزامية والشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، فان الوضع في الجنوب افريقي عامة ، وفي ناميبيا خاصة ، سيتدهور بشكل يهدد الأمن والسلام في المنطقة وفي العالم بأسره . وازافة الى العقوبات الالزامية والشاملة ، يترتب على المجلس ان يعبر بقوة ووضوح عن رفضه " للربط والموازاة " وان يدعم ويعزز الكفاح المسلح لشعب ناميبيا بقيادة سوابو المشغل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا البطل ، وان يتخذ كذلك التدابير اللازمة لازالة العدوان الابريالي والعنصري المباشر وغير المباشر ضد أنغولا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية العربية

السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل زامبيا ، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والا دلاء

ببيان .

السيد لوساكا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس،

لقد طلب اليّ ممثلو دول خط المواجهة ان أعرب لكم ، ومن خاللكم لبقية أعضاء المجلس، عن شكرنا وتقديرها لاتاحة هذه الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة بشأن مسألة ناميبيا .

ونود ان نغتتم هذه الفرصة لنهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين

الثاني / نوفمبر . ونحن على ثقة من انكم ستقودون مداولات المجلس الى نتيجة مشرة .

ونود ايضا ان نهنئ سلفكم سعادة السفير فيرنون والترز ، الممثل الدائم للولايات

المتحدة لدى الأمم المتحدة ، على الطريقة القديرة التي ادار بها أعمال المجلس خلال

الشهر المنصرم .

مرة أخرى ، نجتمع هنا في مجلس الأمن لنستعرض ملف ناميبيا . ونحن ندرك أن هناك من تؤلمهم حقيقة أن انعدام التقدم بهذا الشكل المفجع يجبرنا مرة أخرى السى العودة الى مجلس الأمن ، وفي الوقت ذاته ربما يكون هناك اخرون يشككون في أسباب رغبتنا في اللجوء الى المجلس . والواقع ان حاجتنا وأسبابنا بسيطة . فالتزامنا القوي بالعمل عن طريق مجلس الأمن هو تعبير عن رغبتنا في التوصل الى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا . والأفارقة لا يجدون سعادة في اللجوء الى مجلس الأمن على هذا النحو المتكرر ولكن قضية ناميبيا تعتبر بالنسبة لهم مشكلة حيوية ملحة ، وهي من أعلى الأولويات السياسية في القارة الافريقية ومعروضة على الأمم المتحدة ، وعلى المجتمع الدولي على نحو مشروع .

وحتى نتفهم الأمر بصورة افضل فاننا نطلب من المجلس أن يتخيل أن بلدا في قارة أمريكا الشمالية ، ظل حتى عام ١٩١٨ مستعمرة لالمانيا . وفي ١٩١٨ ، عند هزيمة المانيا ، وضع هذه البلد تحت الانتداب الأمريكي أو تحت الادارة الأمريكية ، لأن شعبه كان يعتبر في ذلك الوقت شعبا بدائيا وعاجزا عن أن يحكم نفسه . وبعد الحرب العالمية الثانية ألغى نظام الانتداب تدريجيا ، وكان من المقرر أن تحصل الشعوب الخاضعة للانتداب أو الوصاية على استقلالها . ولنفترض حدوث ذلك في كل انحساء الأمريكيين فيما عدا بلد واحد ، فما الذي يقوله العالم ، وما الذي يمكن لهذا المجلس أن يقوله لو كانت الحالة كذلك ؟ كان أعضاء المجلس سيعقدون قطعاً جلسات مستمرة . ولكن هذا الموضوع قد اصبح المشكلة السياسية الأولى في هذه القارة .

هذا هو موقع ناميبيا بالنسبة للأفارقة . لقد وضع الغرب نظاما للأمم والدول المستقلة التي تتمتع بالحكم الذاتي وقدمه الينا باعتباره نموذجا ، بينما كنا نعيش بطريقة مختلفة تماما . والآن لا يضع الغرب ثقله بالكامل من أجل القضاء على هذه الحالة الشاذة بالنسبة الى نظامه السياسي العالمي الذي يعتز به ولا بد أن تشعر أمريكا الشمالية بالمزيد من القلق ازاء هذه المشكلة لأن جميع بلدانها كانت مستعمرات سابقة وكان عليها

أن تقاتل من أجل استقلالها وحريتها . ومن وجهة نظر تاريخية وفلسفية وايدولوجية ، فان مشكلة ناميبيا التي استمرت فترة طويلة ، تعتبر من المشاغل والمسؤوليات المباشرة لبلدان امريكا الشمالية .

ومما يشير عدم الارتياح ان أولئك الذين يعربون عن اسفهم بسبب اللجوء السي الكفاح المسلح هم أولئك الذين يجعلون نجاح الأساليب السلمية أمرا صعبا . ومع ذلك فاننا مصممون على استكشاف كل طريق ، لنرى ما يمكن تحقيقه عن طريق مجلس الأمن ، ومع ذلك لا بد لنا أن نعترف بأن الاداء السابق لمجلس الأمن في جهوده الرامية الى تنفيذ قراراته الخاصة بناميبيا لا يبعث على الكثير من التفاؤل .

نحن نفترض أننا جميعا متفقون على أن المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة يتحمل المسؤولية عن ناميبيا . وهناك اتفاق أيضا على أن جنوب افريقيا تستمر في احتلالها غير المشروع لذلك الاقليم ، لقد أصدرت أعلى محكمة دولية ، وهي محكمة العدل الدولية حكما في هذا الأمر . وقد انتقدنا جميعا في وقت وآخر استخدام حق النقض أو اساءة استخدامه من جانب بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، ولكن مجلس الأمن ، بعد الكثير من التحولات والالتواءات ، اعتمد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لكي يوافق على خطة الأمم المتحدة للتحرك السريع بناميبيا نحو استقلالها في انتخابات حرة وسليمة تحت اشراف ورقابة دوليتين . وهناك توافق في الاراء في هذا المجلس على أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس الوحيد لوضع حد للنظام غير الشرعي في ناميبيا بالطرق السلمية .

لقد انفق قدر كبير من الطاقة ومن الجهد الدبلوماسي ، ويمكنني أن أضيف هنا ، ومن المال أيضا ، للقضاء على العقبات التي لا حد لها التي تعوق تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، ومن واقع المداولات السابقة في هذا المجلس يتضح أن الأغلبية العظمى من أعضاء المجلس تستمر في رفض جميع المحاولات التي ترمي الى ربط قضية ناميبيا بقضايا خارجية تماما عن أهداف قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وحيث ان جميع الأطراف

التي يعترف بها هذا المجلس ، قد قبلت خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا فلماذا لم نتمكن حتى الآن من ضمان التنفيذ الكامل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟
ان العامل الأساسي الوحيد هو أن جنوب افريقيا مصممة على التحايل على القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وعلى استمرار نظامها غير الشرعي واحتلالها لناميبيا . وبالإضافة الى ذلك فان القرار الملزم قانونا والذي صدر في عام ١٩٧٨ أصبح ضحية سياسات الحرب الباردة عندما أدخلت عليه عناصر خارجية . ولم يستطع أحد حتى الآن أن يشرح للمجتمع الدولي السبب الذي من أجله يتعين أن يصبح استقلال شعب ناميبيا مرهونا بسياسة تطالب بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . كذلك تم التأكيد منذ أمد بعيد على أن جنوب افريقيا تحتل ناميبيا على نحو غير شرعي ، وان قواتها غزت اقليم أنغولا وانها تحتل حتى الآن جزءا من أراضي هذا الاقليم . ولا تزال جنوب افريقيا حتى الآن تستخدم ناميبيا كقاعدة لارتكاب أعمال العدوان ضد أنغولا ، فضلا عن ذلك فان قوات يونيتا المتمردة التي تعمل على الاطاحة بالحكومة الأنغولية تلقى التأييد المباشر من جانب جنوب افريقيا وآخرين . كل هذه الحقائق وغيرها معروفة لاؤلئك الذين كرسوا الوقت والطاقة للشؤون الدولية .

اننا نعتقد أننا في حاجة الى أن نعلم الجماهير هذه الحقائق . كما أننا في حاجة لأن نفهم السبب الذي جعل الأمم المتحدة تفشل في هذه الحالة بصفة خاصة . والمفارقة في ذلك كله هو أننا نعرف أن بعض البلدان هددت باستخدام القسوة أو استخدمتها في حالات معينة لتغيير الموقف . ومع ذلك فاننا نواصل حتى الآن الحديث عن الانتقال السلمي في سياق التكلم عن ناميبيا .
نحن نعتقد أيضا أن الأمم المتحدة قامت بدورها في شكل خطب وقرارات ومقررات ، وتعبئة الرأي العام لجعل نظام جنوب افريقيا ينسحب من ناميبيا . ولم تحبذ الأمم المتحدة استعمال القوة لتحقيق هذه الغاية ، بل ان المنظمة بدلا من ذلك أكدت على أن الجزاءات الاقتصادية الالزامية الشاملة ، تعتبر وسيلة سلمية لوضع حد لوجود جنوب افريقيا غير الشرعي في ناميبيا .

وكلنا يذكر أن مجلس الأمن نفسه دعا إلى استمرار الحالة في ناميبيا إذا لم تنفذ جنوب افريقيا بالكامل ، كما هو الحال الآن ، القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وقرر أن يجتمع مرة أخرى في هذه الحالة . وقد تم التأكيد على ذلك في القرار الذي اتخذته وزراء البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز الذين طالبوا أيضا في اجتماعهم في أيلول / سبتمبر في لواندا ، أنغولا ، بعقد هذه الاجتماعات الحالية .

نحن جميعا نعلم ، بطبيعة الحال أن تطورات هائلة قد حدثت داخل جنوب افريقيا ذاتها ، وأن هذه الأحداث ركزت اهتمام المجتمع الدولي على الحالة الداخلية في جنوب افريقيا . وقد دفع تمرد شعب جنوب افريقيا ضد الممارسات الاجرامية اللاانسانية لجنوب افريقيا ، عددا كبيرا من الحكومات الى اتخاذ تدابير اقتصادية ضد جنوب افريقيا . ونحن نرحب بهذه اليقظة في ضمير المجتمع الدولي ولكن يجب أن نقول أن هذه التدابير الاقتصادية والديبلوماسية ضد نظام الفصل العنصري ، كانت في حالات كثيرة عند الحد الأدنى .

اننا في دول المواجهة ليست لدينا أوهام بالنسبة لآثار العقوبات الاقتصادية الشاملة ضد جنوب افريقيا . وقد بحثنا بحثا متأنيا مستفيضا ما سياتر على العقوبات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا من أثر غير مباشر على اقتصاداتنا ورخائنا . وعلى الرغم من هذه الآثار ، فان قادتنا واضعين في اعتبارهم تماما مسؤوليتهم الدولية ، دعوا بقوة الى فرض عقوبات اقتصادية شاملة على جنوب افريقيا .

لقد سمعنا الكثير من العقوبات الاقتصادية وكيف ستؤثر على الشعب الأسود في جنوب افريقيا وناميبيا والدول الافريقية المستقلة المجاورة ، ولكن القليل جدا أو بالأحرى لا شيء قيل عن الخسائر التي يمكن أن تحدث عندما تحترق الاستثمارات الأجنبية . ان أولئك الذين يملكون كل هذه الاستثمارات في جنوب افريقيا العنصرية - صناديق المعاشات وما الى ذلك - يمكن أن يخسروا كل شيء في نهاية المطاف ما لم يتخذوا اجراء ملموسا الآن لاطفاء النيران التي أشعلتها جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصرى .

وعلى أية حال اذا كنا نحن الذين سنتحمل مباشرة أثر العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصرى نواصل ندائنا الى هذا المجلس لكبي يفرض عقوبات ملزمة قانونا على جنوب افريقيا ، فاننا لا نفهم لماذا لا يبدي الآخرون الذين يسلمون بأنهم لن يشعروا بنفس التأثير المباشر احترامنا لآرائنا .

اننا نعتقد أن العقوبات الاقتصادية لن يكون لها فقط أثر اقتصادى مباشر على نظام جنوب افريقيا ، بل ستحمل معها رسائل سياسية ودبلوماسية قوية الى القيادة السياسية والاقتصادية في جنوب افريقيا . لقد ذكرنا كثيرا بأن العقوبات الاقتصادية لم تنجح في الماضي . قد يكون هذا هو الحال في بعض الحالات ، خاصة اذا ما قيّمت أساسا بمعايير اقتصادية ، ولكن من واقع تحليلنا الخاص فاننا ندرك أن العقوبات الاقتصادية في كثير من الحالات استعملت بنجاح الى جانب عوامل أخرى لتحقيق تغييرات هامة في السياسة . ومع ذلك ليس هذا هو المكان أو الوقت الذى يمكنني فيه أن أعدد هذه الحالات . ويكفيني أن أقول اننا نرى أن العقوبات الاقتصادية الالزامية

يمكن ، اذا ما طبقت على نحو شامل وصارم من جانب الجميع ، أن تؤدي الى تغيير في اتجاه جنوب افريقيا . ومن ثم فإن مما له أهمية قصوى أن نرى هذا المجلس الذي يمثل الشرعية الدولية يسدى تأييده القلبي الكامل لندائنا بفرض عقوبات الزامية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا كما دعا المتحدثون السابقون في بلاغه .

لا يجب أن يشك أحد في هدفنا النهائي في ناميبيا . اننا نؤكد أن التنفيذ السريع للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) هو هدفنا المباشر . ان تنفيذ هذا القرار سوف يضمن استقلال ناميبيا وحق شعبها في تقرير مصيره . وعندما نؤكد الحق في النضال المسلح لشعب ناميبيا بقيادة سواهو ممثله الوحيد والشرعي أو نطالب بفرض عقوبات اقتصادية شاملة ، فاننا لا نفعل ذلك على سبيل الانتقام . اننا يمكننا بسهولة أن نستغني عن هذه التدابير اذا ما حصلنا على تأكيدات كاملة اليوم بأن النظام في جنوب افريقيا على استعداد لسحب نظامه غير الشرعي من ناميبيا محققا بذلك تحرر هذا الاقليم .

ان ما استمعنا اليه من ممثل النظام غير الشرعي منذ قليل ، قضى على أية آمال متبقية في التنفيذ السريع للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن ندهش بعض الشيء ازاء توقيت رد النظام غير الشرعي على الاتصالات التي بدأها الأمين العام . وقد ذكر الأمين العام في تقريره الى هذا المجلس في ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ أنه عجز عن الحصول على أى رد مشجع من جنوب افريقيا فيما يتعلق باختيار نظام انتخابي . ومع ذلك وعشية اجتماعنا اليوم ، سلم الى الأمين العام رد يبدو في ظاهره أنه يلبي المطلوب . ان ممثلي دول عدم الانحياز والدول الافريقية ورئيس مجلس ناميبيا بالنيابة كلهم تحدثوا باستفاضة عن العوامل الأساسية المتعلقة بمسألة ناميبيا . ويؤيد ممثلو دول خط المواجهة الآراء التي أعرب عنها هؤلاء جميعا . لقد عقبوا بشكل محدد على هذه المناورة الأخيرة الرامية الى اشاعة البلبلة في أذهان أعضاء المجلس . وأنا واثق من أن هذه المحاولة لن تنجح . وعلى أحد الأصعدة ، ومن الممكن ، من ناحية ما ، أن يقال انه على افتراض أن مسألة نظام انتخابي قد حسمت ، ينبغي للمجلس أن يمضي على الفور لكي يطلب الى

الأمين العام بأن يبدأ في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . أقول ذلك دون أن أنسى مطالب ممثلي نظام جنوب افريقيا التي لا يمكن قبولها والمتعلقة بما يسمى بالربط الذى لم يؤيده هذا المجلس اطلاقا . ان صيغة القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) غير غامضة على الإطلاق . وهي لا تشير بأى حال من الأحوال الى أمور غريبة أخرى مثل وجود القوات الكوبية في أنغولا ، بناء على طلب من حكومة أنغولا . وان عدم تصرف المجلس في ظل هذه الظروف سوف يضر ضررا بالغاً بالقضية لأننا نعرف الآن جميعاً أن كل شروط القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) متوفرة الآن ؛ هذا اذا أمكننا أن نعطي مصداقية للرسالة الأخيرة التي وزعت أمام هذا المجلس .

اننا نعرف أنه في مداولات سابقة في هذا المجلس وجهنا نداءات عديدة الى أولئك الذين لديهم القدرة على التأثير على الاحداث في جنوب افريقيا لتعزيز دور هذا المجلس في مواجهة التحدى المتمثل في نظام جنوب افريقيا . ويؤسفني أن أقول ان نغمة حديث ممثل جنوب افريقيا أمام هذا المجلس وازدراءه الواضح بهذا المجلس هما ايضاح لثقتهم في أنه مهما نقول هنا فان هذا المجلس في النهاية سوف يعجز عن اتخاذ اجراءات فعالة .

وخلال الدورة الاحتفالية للذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، كان من الملائم أن استمع جميع الأعضاء الى كلمات من كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . ولعلكم تذكرون جميعاً ان كل واحد منهم تحدث عن الحاجة الى تعزيز دور مجلس الأمن في حسم المنازعات والصراعات . وهنا توجد حالة تاريخية صارخة وفرصة حقيقية أمام الأعضاء الدائمين لكي ينفذوا الالتزام الذى قطعوه على أنفسهم أمام الأعضاء جميعاً . وفي هذا الصدد ينبغي ألا ينسى أحد منا للحظة أن الأعضاء الدائمين في هذا المجلس يتحملون مسؤولية كبيرة أمام كل أعضاء الأمم المتحدة .

ان المحادثات التي عقدت في " يالتا " في شباط/فبراير ١٩٤٥ فيما يتعلق بمسألة التصويت في مجلس الأمن أكدت على ضرورة ألا تستعمل الدول الدائمة العضوية

حق النقض فيما يتعلق بحل المنازعات . وينبغي لاولئك الاعضاء الدائمين الذين هددوا باستعمال حق النقض لاحباط محاولة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) أن يعيدوا التفكير في موقفهم الآن . ان جنوب افريقيا ، مهما كانت نظرتها الى نفسها باعتبارها قوة كبرى وأصيلة في الجنوب الافريقي ، لا تملك احباط هذا المجلس ، ويجب ألا يسمح لها بأن يكون لها التأثير أو السلطة لاحباط هذا المجلس . واذا منع هذا المجلس من القيام بمسؤوليته عن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فان ذلك سوف يرجع الى أن دولة أو أخرى من الدول الدائمة العضوية تريد له ذلك .

ونحن من جانبنا ، لا نرى هناك أى سبب على الإطلاق لكي يسمح أى عضو دائم في مجلس الأمن ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، لجنوب افريقيا ان تواصل وجودها غير الشرعي في اقليم ناميبيا الدولي . لذلك ، فقد آن الاوان لكي نقوم بعمل الان . وان عدم القيام بذلك الآن لن يؤدي الا الى زيادة الاحباط ليس لشعب ناميبيا فحسب بل أيضا للجنوب الافريقي كله .

لذلك أرى لزاما علي أن أختتم ملاحظاتي مرة أخرى بمناشدة الاعضاء الدائمين الذين ليسوا على استعداد حتى الان للمضي بسرعة في تمكين هذا المجلس من ارسال رسالة واضحة الى جنوب افريقيا مؤداهها ان المجلس لا يستطيع ان يؤخر اعتناق شعب ناميبيا اكثر من ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .
المتكلم التالي هو ممثل الكاميرون ، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد اينغو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نود بادئ ذي بدء ان نعرب عن شكرنا الى أعضاء مجلس الأمن على اتاحة الفرصة لنا مرة أخرى للكلام امام المجلس اليوم . اننا لم نأت هنا لزيادة العدد بل للمساعدة على اظهار شدة العواطف الافريقية ، التي هي سبب السخط العالمي ازاء الحالة في ناميبيا وفي الجنوب الافريقي بأسره .

اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أحيي سلفكم في المنصب ، السفير فيرنسون والترز ، ممثل الولايات المتحدة ، الذي ترأس المجلس في شهر تشرين الاول / اكتوبر ، على مهارته الدبلوماسية وقيادته .

وانه ليسرنا ايما سرور ان نراكم تتسمنون هذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر . فدولتكم ، استراليا ، تتشاطر التطلعات مع دولتي في عدد

من المجالات الهامة المتصلة بصيانة السلم والامن الدوليين . فقد قد متم مؤازرة نشطة لعملية نزع السلاح بوصفها عملية سلم . وقد اشركتم معنا في المطالبة باستعراض منتج للدور البناء والهام الذي انشئت من اجله هذه الهيئة العالمية ، الامم المتحدة ، وذلك لتهيئة الظروف البناءة للحفاظ على السلم والامن الدوليين ، التي بدونها لن يتحقق اي مفهوم من مفاهيم التنمية .

اننا نتطلع الى خبرتكم ، وشغفكم الشخصي وشغف بلادكم من اجل السلم والامن المحليين والدوليين ؛ أجل ، اننا نتطلع اليكم مثلما يتطلع الشباب والشيخ في جميع ارجاء العالم الى هذه المنظمة ، وبوجه الخصوص هذا المجلس ، ويتطلعون بأمل ورجاء عزيزين ، ولكن باحباط متزايد مفاده ان حلم الامم المتحدة في حرية الشعوب وتعزيز حقها في التمتع بمزايا السلوك المتحضر بين الدول والشعوب يتبدد الآن .

انكم تحملون على كاهلكم نفس المسؤولية تجاه التاريخ وتجاه البشرية جمعاء ، كما حملها ممثل دولة عظمى خلال شهر تشرين الاول / اكتوبر الماضي . ونحن نتوقع منكم أكثر ، لانه كلما صغر المرء زاد تقديره للآلام المستمرة التي يعانيها المستضعفون والمحرومون . واننا نشجعكم على الاصرار على بعث الحركة في هذا المجلس لتعزيز مصداقيته بوصفه اداة للسلم والامن الدائمين .

ان قضية ناميبيا ربما تمثل أبشع مفارقات عصرنا . وما من شك انه عندما يتناول المؤرخون في المستقبل احداث وقضايا هذه الحقبة من الزمن ، سوف يجدون صعوبة في تصنيف جيانا . فنحن ، من جهة ، نظهر القدرة على توثيق القيم الروحية الاصلية الرامية الى ترسيخ مثل الاخلاق والنزاهة السامية ، ومن الجهة الاخرى ، نتخذ بصورة منهجية الخطوات لنظهر ما يبدو بصورة مماثلة انه نزعة متأصلة للقسوة والاجحاف - وهي نزعة نحن أنفسنا ، ربما نعزوها على نحو غير صحيح ، الى انسان العصر الحجري .

لقد اتاحت لهذا الجيل حرية الوصول الى الثروة الطبيعية والموارد البشرية المستنيرة بابعاد لم يشهدها التاريخ من قبل . وقد خطونا خطوات كبيرة في اثراء

قدرة الانسان على التنمية والتعايش السلمي . ومع ذلك ، فان كوكبنا يعاني من الاضطراب بسبب الافتقار الى مقتضيات القيم الروحية التي يمكن ان تبقي على السعى المتمر من أجل بقائنا الجماعي وتتيح الفرصة لتسخير تلك الثروة لضمان هذا البقاء . يجتمع مجلس الامن اليوم لمعالجة قضية هامة تتجاوز لجنة الفصل العنصرى . ولا بد لاعضاء هذا المجلس ان يفهموا طبيعة الازمة المتفجرة التي لا تهز منطقتنا الافريقية فحسب بل جميع ارجاء العالم . ان القضية الرئيسية لم تعد ما يفعله " مذهب" الفصل العنصرى الشيطاني وأئمة العنصرية في بريتوريا لهنز ضمير الانسانية ، فالاهم من ذلك ان نستعرض على سبيل الاستعجال ، ما يجب ان تكون عليه استجابتنا نحن ، واستجابة سائر العالم وهذا المجلس بالذات ، اذا ما أريد وقف سفك الدماء وجميع ما نشجبه مجتمعين .

وقد وصلنا الان الى مرحلة تلقى فيها الخطب الطنانة التي تدين الفصل العنصرى والعنصرية ، وهي لا تؤدي الا الى تقديم المهيجات المثبطة للمحيطيين والمضطهدين والمحرومين والذين يموتون ومن فقدوا اعزائهم . وقد قيل هذا كله - بل قيل مرارا وتكرارا . وقد اخبرنا العالم بفظائع النظام الحذق المسمى بالفصل العنصرى ، وما ينطوى عليه من وحشية وفجور وقتل وتحد للكرامة . ان اداء مثلي بريتوريا الذى لا يبعث على الاعجاب باستمرار في هذا المجلس - كما شهدنا ذلك مرة اخرى ، اليوم - قد أكد امكانية التكهن المثبطة لتحدى العنصريين لمقبة العالم .

ان اجتماع مجلس الامن هذا يكتسي بعدا اضافيا لان شعوب العالم تعلن على الملأ وبصورة متزايدة شعورها القوى بالسخط والاحباط ، ليس ازاء فظائع القتل والقمع الوحشيين في الجنوب الافريقي فحسب ، بل أيضا - وربما اكثر من ذلك - ازاء الرفض السافر لتمكين هذه المؤسسة العالمية من ممارسة سلطاتها القانونية لانقاذ الرجال والنساء والاطفال من ويلات الحروب ، ومن كابوس آثار العنصرية الرجعية والقمع الوحشية في سقط رأسهم .

ان صيانة السلم والامن تكمن في الدور الرئيسي والمسؤولية الاساسية لمجلس الامن . ان الحالة في الجنوب الافريقي ككل وفي ناميبيا بوجه الخصوص قد اتخذت أخطر الابعاد . ونظرا لعدم قيام هذا المجلس بعمل ، فان الضحايا المضطهدين للنظام المفروض عليهم من مقر الفصل العنصرى مضطرون الآن الى ان يسخروا امكانياتهم ومواردهم الضئيلة للدفاع عن الجسد والروح ، الاب والام ، الاخ والاخت ، الاسرة ورفاق السفر على درب المقاومة ضد قوة سلحة كبيرة .

ان خرق السلم آخذ في الانتشار لا محالة والدول القوية ، ومن بينها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، تجني الفوائد الاقتصادية والعسكرية المستمرة والنشطة من جراء تدهور الحالة في هذه المنطقة الفرعية . وقد سلح نظام بريتوريا نفسه وهو يرسخ سلطانه بالقدرة النووية . وفي عالم تفرقه المسائل الاقتصادية والسياسية ، نجد منطقة الجنوب الافريقي تهدد بتزويد عود الثقاب لاشعال حرب عالمية رئيسية اخرى . وحقا ان الوقت يمر بسرعة فيما يتعلق بالعملية السلمية .

اننا نطالب الدول العظمى ، مرة أخرى ، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بأن تجعل الحالة في الجنوب الافريقي بندا لا محل للنزاع فيه . لقد سمعت افريقيا الى الحرية ليس بفرض السماح باقامة أشكال جديدة من العبودية يفرضها سادة من الخارج . نريد أن نصادق الجميع ونتعاون مع جميع البلدان لا حراز أفضل مستويات المعيشة للجميع . يجب ألا يضطر قادة المستقبل في هذه المنطقة الفرعية على اللجوء الى معسكرات وأحلاف مختلفة في طائفة المذاهب السياسية والايديولوجية العالمية . ان بناء الثقة سيبدأ بفاعلية اذا أظهرنا للشعب الكافح أن هناك اهتماما في هذه الهيئة العالمية برفاهيته ، وأن الكتلتين الايديولوجيتين في عالم اليوم قد اتحدتا للسعي السريع الى العدالة والسلام للجميع . يجب أن نساعد الأجيال الجديدة في ناميبيا وفي جنوب افريقيا أيضا على أن تبني الجسور للسلام والأمن والتنمية ، وتتخطى الطرق القديمة التي مرت خلالها أزمات الحاضري . سوف يحتاج البيض والسود وجميع الألوان والأجناس الى تفاهم من أجل بناء الأمة . ولا يمكن تحقيق ذلك لو ألهمت المرارة والكراهية الحاليتان .

اذا كان لنا أن نستنكر العنف والقتل الأعى ، فلنستخدم سلاح الجزاءات القسوى الذى يفهمه العنصريون الرجعيون . ان الطابع المقدس للحياة الانسانية ليس له معنى بالنسبة لهم ، أما الضغط الاقتصادى والسياسي فانه وحده الذى يمكن أن يغير العقول الطائفة للقيادات المزعومة . والأحداث الأخيرة توضح تلك الظاهرة .

اننا ندعو الى فرض الجزاءات . واذا اقتنع أحد بالحجة القائلة بأنها سوف تضر السود فليستمعوا الى قصة الضحايا . أخبروا المشككين بمحنة الرجل الأسود والساعين الى الحرية . انهم يعرفون ما هو خير لهم . ويفهمون أبعاد محنتهم . انهم يطلبون الحرية وليس الاستعباد - يطلبون حق المشاركة في تخطيط صير حياتهم ومستقبل بلادهم ومنح أمل معقول لأطفالهم في المستقبل . المساواة في الفرصة والكرامة الانسانية تتجاوز الاسترقاق الذى لا يقدم سوى ما يحفظ البقاء . لقد عقد أشقاؤنا وشقيقاتنا العزم على الموت من أجل هذه الشئ . وهذه حقيقة ينبغي ألا يتجاهلها أحد .

سواها ليست هي المشكلة . انها تمثل حركة الشعب الناميبي الباسل من أجل

السلم . والمشكلة تكمن في العقوبات التي تقف في سبيل الحرية . فلنكفل ازالة تلك العقوبات .

نختتم حديثنا بالتعبير عن تضامننا والتزامنا التامين مع أشقائنا في ناميبيا فسي معركتنا المشتركة من أجل الحرية بقيادة مثلهم الوحيد الحقيقي سواهو ، ونحن ندعو المحبين للسلم والأخوة الانسانية أن يسهموا علنا وحزم للتعجيل بيزوغ فجر الحرية في هذه المنطقة الفرعية من افريقيا من الحرمان الذي أملاه جيل رجعي من العنصريين وقوات الاحتلال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر مثل الكاميرون على الكلمات السخية التي وجهها الي ، وبصفة خاصة على ملاحظاته بشأن دور استراليا في هذه الهيئة . المتكلم التالي هو مثل السنغال . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، أود أولا وقبل كل شيء أن أقدم لكم تهاني وفد بلادى بحناسة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني /نوفمبر . ان استراليا معروفة بتمسكها بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، والدفاع عن حقوق الانسان وتمتيز دور الأمم المتحدة . انك تدافع دائما عن هذه القناعة بنجاح ، ولذلك فانه يسرني أن أراك تترأس مجلس الأمن في الوقت الذي ينظر فيه مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة لافريقيا ، ألا وهي مسألة ناميبيا .

وفي الوقت نفسه أود الاشادة بسلفكم ، صاحب السعادة السيد فيرنون والترز، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول /اكتوبر . ولقد أشرينا نحن الدبلوماسيون بشكل كبير بوجود هذا الجندي بهينا .

وأخيرا أود أن أشكر أعضاء المجلس للسماح لي بالمشاركة في هذه المناقشة . خلال هذه السنة ، وأكثر من مرة ، أسرعنا بالحضور من افريقيا أمام المجلس طالبين تعاونه لانهاء نظام الفصل العنصرى وسياسة جنوب افريقيا لزعزعة استقرار جيرانها . أتينا الى هذا المجلس ليقوم بوحى من حكمته ووفقا لصلاحياته ، باتخاذ جميع الخطوات

الضرورية ليعضن للأمة الشقيقة ناميبيا ، تحت قيادة سوابو ، تحقيق استقلالها وفقا لما تنص عليه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ووفقا للقانون الدولي والأخلاقيات الدولية .

وقيام مجلس الأمن بالاجماع مرة أخرى بشأن هذا المند خير شاهد على الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لهذه المسألة الحيوية . كما يدرك الأعضاء ، فان جنوب افريقيا - مع تحديها الدائم للمجتمع الدولي - لا تزال تحتل ناميبيا بصورة غير مشروعة بالرغم من قرارات الأمم المتحدة التي تنص على وضع ذلك الاقليم تحت وصايتها هي .

لن أكرر خلفية المسألة الناميبية . ولن أعود الى النقاط التي تناولها المتكلمون السابقون ، ولكنني أكتفي بالقول بأنه أصبح من الواضح بالنسبة للجميع أن نظام جنوب افريقيا العنصري لا ينتوى على الاطلاق الانسحاب من ناميبيا .

ان نظام بريتوريا ان لا يكتفي باقامة حكومته الانتقالية المزعومة في وندهوك ، تلك الحكومة التي أجمع المجتمع الدولي على رفضها بصورة قاطعة ، قرر أن يضرب عرض الحائط بقرارات وتحذيرات هذا المجلس ، واختار أن يتحداه . ولهذا السبب بالتحديد أعلن رئيس منظمة الوحدة الافريقية بالنيابة ، فخامة الرئيس صده ضيوف ، في ٢١ تشرين الأول / اكتوبر بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة ما يلي :

" وفشل فريق الاتصال الغربي وحله ، بالإضافة الى استخفاف بريتوريا بجميع المقترحات يبين بوضوح أن جنوب افريقيا لا تنوى أبدا الانسحاب من ناميبيا . وعلاوة على ذلك فان نظام بريتوريا ، متشجعا بشلل مجلس الأمن العاجز عن تنفيذ القرار تمشيا مع القانون الدولي ، نصب في الاقليم ، من خلال ما يسمى المؤتمر المتعذر الأحزاب ، " حكومة مؤقتة " ، رفضها المجتمع الدولي رفضا قاطعا " .

(A/40/PV.42 ص ٢٦) .

ومع ذلك ، فإن مجلس الأمن في قراره الأخير بشأن هذا الموضوع ، وهو القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٨٥ ، بعد أن أعلن أن تكوين ما يسمى بالحكومة الانتقالية بواسطة المؤتمر المتعدد الأطراف المزعوم ، اجراء غير قانوني وباطل ولا في ، حث الدول الأعضاء ، التي لم تفعل ذلك بعد ، أن تنظر في اتخاذ التدابير الواجبة بصورة طوعية ضد جنوب افريقيا . ويسعدنا ان نشيد ببعض البلدان ، وبعضها من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين بدأوا في تنفيذ القرار .

كما أن مجلسكم ، في حكمته ، كان قد قرران يفتي المسألة على جدول أعماله وان يجتمع بمجرد تلقيه تقرير الأمين العام لدراسة ما أحرز من تقدم في تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وفي حالة استمرار جنوب افريقيا في تعطيل ذلك ، كي يتصرف المجلس وفقا للقرار ٥٦٦ (١٩٨٥) .

وقد حذر هذا القرار جنوب افريقيا من أن رفضها التعاون سوف يجبر مجلس الأمن على الاجتماع فوراً للنظر في اعتماد اجراءات واجبة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع ، وذلك بغية ممارسة مزيد من الضغط على جنوب افريقيا لجعلها تمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن تسوية مسألة ناميبيا .

ان أى تقييم موضوعي للحالة في ناميبيا منذ اتخاذ مجلس الأمن القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) يؤدي بنا الى استنتاج ان جنوب افريقيا لا تزال تخضع تسوية مسألة ناميبيا لتسوية مسائل أخرى لا علاقة لها بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ وان نظام بريتوريا يثبت بوضوح رفضه التعاون مع الأمين العام ، كما يتضح من تقريره المقدم لمجلسكم ، وأنه يذهب في عجرته الى استخدام ناميبيا كقاعدة يقوم منها بأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة منتهكاً بذلك سيادتها وسلامتها الإقليمية .

ليس ثمة رد أوضح من ذلك .

وبالنظر الى أن مجلس الأمن مهمته الرئيسية هي صيانة السلم والأمن الدوليين ، وازاء عزم جنوب افريقيا الواضح على ترسيخ احتلالها غير المشروع لناميبيا ، يتعين على المجلس ألا يرجع عن قراراته وان يقوم على سبيل المثال ، وبمرحلة أولى ، بفرض جزاءات اقتصادية

الثقافة والزامية ضد جنوب افريقيا . ان مثل هذا التحذير في رأى وفد بلادي قد يجعل جنوب افريقيا تفهم ان المجتمع الدولي لا يمكن ان يبقى ساكنا على تحدياتها المستمرة له . ان هذا التحذير قد يدفع بريتوريا الى تغيير موقفها فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي كان محل اتفاق عام بين الأطراف المعنية مباشرة وموضع تأييد من المجتمع الدولي . ان التنفيذ الفوري وغير المشروط لهذا القرار من أجل استقلال ناميبيا ، وهو الأساس الوحيد المقبول على الصعيد الدولي لايجاد تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا ، من شأنه ان يساهم مساهمة كبيرة في تخفيف حدة التوتر في هذه المنطقة . والعمل الجماعي المسؤول تكون منظمة الأمم المتحدة ، عن طريق مجلس الأمن ، قد اضطلعت بالمسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتقها في تأمين ممارسة شعب ناميبيا البطل لحقه الثابت في تقرير المصير وفي الحرية والاقلال الوطني في ناميبيا موحدة ، تحت قيادة مطلبها الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة من الجمعية العامة ومجلس الأمن .

وأخيرا ، فان مجلس الأمن باتخاذ اليوم القرار الوحيد الممكن اتخاذه ، سيحقق تطلعات منظمة الوحدة الافريقية ، التي يرأسها حاليا فخامة السيد صده ضيوف ، وكذلك تطلعات الحكومات والشعوب الافريقية . ومثل هذا القرار سيعزز الاخلاقيات الدولية واحترام حقوق الانسان والتعايش السلمي بين الأمم والشعوب ويحمي السلم والأمن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل السنغال على الكلمات

الرقية التي وجهها اليّ وكذلك على ملاحظاته الكريمة عن دور استراليا في الأمم المتحدة . لم يعد هناك متكلمون آخرون في قائمة هذه الجلسة .

واذا كان ما سمعته صحيحا ، فان ممثل الكاميرون قال انه ينبغي ان أصر على ان يتحرك هذا المجلس ، وأظن أنه كان يقصد المعنى السياسي ، ولكن من الناحية العاطفية أيضا ، سيكون من المفيد ان نبدأ اجتماعنا غدا في موعده . وانا أعرف أن هناك اجتماعات أخرى مقرر عقدها ، ولكن في ظل الاطار الزمني المتاح لنا ، أود أن أحدد الاجتماع التالي للمجلس لمواصلة النظر في هذا البند من جدول أعمالنا غدا ، الخميس ، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨